الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2020

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

أهمية إيرادات السلع الأساسية في تمويل الموازنات العامة في الدول
دراسة حالة: الجزائر من (2010-2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطلبة:

-بن عليلش سهام

-بوقراش رانية

تحت إشراف:

د. ريغي هشام

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
الأستاذ حراق مصباح	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. عاشوري نعيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
د. ريغي هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي وفَّقنا لإتمام هذا العمل المتواضع،

فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جلّ جلاله،

وعملاً بقول رسولنا الكريم "**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**"،

واعترافًا بالجميل وحسن الصنيع، لا يسعنا ونحن في هذا المقام إلَّا أن نتقدم بجزيل الشُّكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل "**ريغي هشام**" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، والذي لم يبخل علينا بإرشاداته التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، وعلى صبره وسعة صدره، وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي عرفها هذا الموسم الجامعي، فجزاه الله عنا كل خير،

كما نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ "**حراق مصباح**" والأستاذ "**عاشوري نعيم**" اللذَّين وافقا على مناقشة هذا العمل وإثراء جوانبه،

ولا يفوتنا أن نتقدم بفائق الشُّكر والعرفان لكل من تزودنا من علومهم، كل الأساتذة والمعلمين من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي،

كما نتقدم بجزيل الشُّكر إلى كل من أمدنا بيد المساعدة في سبيل إتمام هذا العمل،

فألف شكر لكم جميعا.

رانية **سهام**

إهداء

أهدِّي عملي المتواضع هذا إلى:

أغلى من في الوجود.. منبع العطاء والجود.. من جاهدت وضحت لأجلي.. من تحملت الآلام حتى أشفى.. من كتمت الآلام حتى أسعد.. إليك كل التحية والتقدير.. يا نعمة الحياة.. يا هبة الرحمان.. يا جوهرة حياتي""**أمي الغالية**" وجودك حياة.. دعواتك نجاة.. أطال الله في عمرك، نبع العطاء.. من كافح لأجلنا.. من ناضل لإسعادنا.. من شجَّعني على هذا التخصص.. من وقف معي في أصعب أوقات حياتي .."" **أبي الغالي**"".. يا صاحب القلب الكبير.. يا أول قدوة وأول حبيب.. أطال الله في عمرك،

""**جدِّي**"" عليك السَّلام في قبرك يا فقيد عمري.. يا أبي الثاني.. يا أبي المثالي.. من أحبني كأنني ابنته.. من أعطى دون انتظار المقابل.. من كل كلمات الثناء لا أوافيك حقك يا غالي.. يا صدر الحنان.. لو كان للحب وساما.. فأنت بالوسام جدير.."رحمك الله"،

ألطف وأحن مربية على وجه الأرض.. قطعة من الأم..أم الحنان والعطف.."**خالتي سليمة**"" كل عبارات الشُّكر في هذا العالم لا تسعفني حتى أوفي لكي حقك ..لله يبعد عنك كل الحزن والهم،

أغلى ما أملك.. أخواتي إخواني"" **أمير، حنان، هيثم ولميس**"" نعمة لا يشعر بها إلاَّ من تمتع بها فيارب أحفظهم لي،

من لها مكانة غالية وخاصة في قلبي.. كاتمة أسراري.. صديقتي الوفية.. ""**عمتي**"" أطال لله في عمرك،

سند العمر.. شريك الحياة .."" **خطيبي**"" حفظك الله لي،

إلى جدَّتي وخالاتي وأعمامي وكافة الأقارب صغيرهم وكبيرهم،

إلى كل الأصدقاء الذين عرفتهم طيلة مشوار حياتي وخاصة"" **ندى، نور، نبيلة، دنيا، سمية، سهام، فوزية**"".

رانيـــة

إهداء

إلى رمز الكفاح والعطاء، إلى من صهرا لأجل راحتي ونجاحي، إلى من ساندني في كل صلاة ودعاء،

أمّي وأبي حفضكما الله.

إلى إخواني وأخواتي: **محمد الطاهر، آسيا، إيمان، طارق وهبة الرحمان،**

أدامكم الله سندًا لي في هذه الحياة.

إلى رفيقات دربي المخلصات: **رانية، آسيا، مونى، إلهام، نبيلة.**

إلى العائلتين الكريمتين عائلة **بن عليلش** وعائلة **رحمون.**

إلى كل المعلمين والمعلمات طوال مشواري الدراسي، الذين أناروا عقلي بالعلم والمعرفة.

إلى كل الأحباء والأعزاء الذين وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

سهام

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير.....	–
الإهداء.....	–
فهرس المحتويات.....	I- IV
قائمة الجداول والأشكال.....	V- VI
المقدمة.....	أ-ج
الفصل الأول: إطار نظري ومفاهيمي حول السلع الأساسية	2-13
تمـــهيد.....	2
المبحث الأول: ماهية السلع الأساسية.....	3
المطلب الأول: تعريف السلع الأساسية وتصنيف الدول المعتمدة عليها.....	3
الفرع الأول: تعريف السلع الأساسية.....	3
الفرع الثاني: تصنيف الدول المعتمدة عليها.....	3
المطلب الثاني: أهمية السلع الأساسية ومخاطر تقلب أسعارها.....	5
الفرع الأول: أهمية السلع الأساسية.....	5
الفرع الثاني: مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية.....	5
المبحث الثاني: بعض أساليب التحوط من تقلبات أسعار السلع الأساسية.....	8
المطلب الأول: الأدوات المالية للتحوط من مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية.....	8
الفرع الأول: السلع الآجلة وعقود التسليم الآجل.....	8
الفرع الثاني: الخيارات والمبادلات.....	9
المطلب الثاني: التحوط من خلال صناديق الثروة السيادية والتنويع الاقتصادي.....	10
الفرع الأول: صناديق الثروة السيادية.....	10
الفرع الثاني: التنويع الاقتصادي.....	12
خلاصة الفصل.....	13
الفصل الثاني: إطار نظري ومفاهيمي حول الموازنة العامة	15-30
تمـــــهيد.....	15

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة.....	16
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة.....	16
الفرع الأول: نشأة وتعريف الموازنة العامة.....	16
الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة.....	17
الفرع الثالث: أهمية الموازنة العامة.....	17
المطلب الثاني: أسس الموازنة العامة.....	18
الفرع الأول: مبادئ الموازنة العامة.....	18
الفرع الثاني: مراحل إعداد الموازنة العامة.....	19
الفرع الثالث: أنواع الموازنة العامة.....	19
المبحث الثاني: الإيرادات والنفقات العامة.....	21
المطلب الأول: الإيرادات العامة.....	21
الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة.....	21
الفرع الثاني: مصادر الإيرادات العامة.....	21
المطلب الثاني: النفقات العامة.....	25
الفرع الأول: تعريف النفقات العامة.....	25
الفرع الثاني: التقسيمات الاقتصادية لنفقات العامة.....	26
الفرع الثالث: قواعد النفقات العامة.....	26
الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.....	27
خلاصة الفصل.....	30
الفصل الثالث: دور الإيرادات النفطية في تمويل في تمويل الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	49-32
تمـــــهيد.....	32
المبحث الأول: القطاع النفطي في الجزائر.....	33
المطلب الأول: تاريخ الصناعة النفطية في الجزائر.....	33
الفرع الأول: الصناعة النفطية في الجزائر ما قبل التأميم.....	33

الفرع الثاني: الصناعة النفطية في الجزائر ما بعد التأميم.....	34
المطلب الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.....	35
المبحث الثاني: دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.....	40
المطلب الأول: مراحل إعداد الموازنة العامة في الجزائر.....	40
المطلب الثاني: اتجاهات الموازنة العامة للدولة في الجزائر ودور قطاع المحروقات في تمويل الإيرادات خلال الفترة 2010-2018.....	42
خلاصة الفصل.....	49
الخاتمة.....	52-51
قائمة المراجع.....	57-54
الملخص.....	59

قائمة الجداول والأشكال

❖ قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أهداف صناديق الثروة السيادية في مجموعة مختارة من البلدان، في 5 نوفمبر 2013.	11
1-3	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010-2013.	36
2-3	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2014-2018.	39
3-3	تطور إيرادات ونفقات الموازنة العامة خلال الفترة 2010-2018.	44
4-3	تمويل العجز في الرصيد الإجمالي للخزينة خلال الفترة 2010-2018.	48

❖ قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	توزيع الدول المتعددة على السلع الأساسية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2013-2017.	4
2-1	توزيع الدول المعتمدة والغير معتمدة على السلع الأساسية ضمن كل منطقة جغرافية خلال الفترة 2013-2017.	4
3-1	توزيع الدول المعتمدة على السلع الأساسية حسب مجموعات السلع الأساسية.	5
4-1	الآثار السلبية المحتملة للاعتماد على السلع الأساسية اتجاه التنمية: مسارات الانتقال.	7
1-3	تطور أسعار النفط الجزائري الفورية (صحاري بلند).	35
2-3	تطور أسعار النفط الجزائري (صحاري بلند).	37
3-3	نسبة الجباية البترولية بالنسبة لإيرادات الموازنة العامة خلال الفترة 2010-2018.	44
4-3	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018.	46
5-3	نسبة تمويل العجز في الرصيد الإجمالي للخزينة بموارد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010-2018.	48

مقـــــــدمـة

مدخل للموضوع:

تعتمد العديد من الدول وعلى رأسها الدول النامية في تمويل نشاطاتها التنموية، وفي تلبية احتياجاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية على سلعة معينة أو مجموعة محدودة من السلع، والتي تدرُّ عليها أموالاً ضخمة، وتعرف هذه السلع بالسلع الأساسية، وما زاد من قيمة هذه السع هو توفرها في دول معينة دون غيرها.

وتستخدم الدول التي يقوم اقتصادها على الإيرادات المالية المتأتية من تصدير السلع الأساسية هذه الإيرادات في تمويل موازناتها العامة، كون هذه الدول غير منتجة وغير مصنعة في الغالب، وإن أنتجت يكون إنتاجها ضئيلاً جدًا، وبالتالي فالإيرادات المالية لديها تعتمد بشكل تام أو شبه تام على الإيرادات من تجارة السلع الأساسية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد على إيرادات السلع الأساسية، ولعل أهم هذه السلع هو النفط حيث تعد من الدولة المنتجة والمصدرة لهذه المادة الحيوية، وتستخدم الإيرادات المتأتية من عملية تصديرها في تمويل الموازنة العامة.

- **إشكالية الدراسة:**

إنطلاقا مما سبق تبرز ملامح إشكاليتنا التي نصيغها في التساؤل الرئيسي التالي:

"**ما مدى اعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة خلال الفترة 2010-2018؟**"

- **الأسئلة الفرعية:**

تندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري؟
- إلى أي حد إعتمدت إيرادات الميزانية العامة في الجزائر على الإيرادات النفطية، والمحروقات بصفة عامة، خلال الفترة 2010-2018؟
- ماهي الآليات التي تم استخدامها لتغطية العجوزات المحتملة في الميزانية العامة خلال الفترة 2010-2018؟

- **الفرضيات:**

كإجابة أولية على التساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

- تتأثر مختلف المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر بشكل شبه كلي بتقلبات الإيرادات النفطية؛
- لعبت الجباية النفطية، والمحروقات بصفة عامة، دورا هاما في تمويل إيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018؛
- إستخدمت الجزائر العديد من الآليات لتغطية العجوزات في الميزانية العامة، منها صندوق ضبط الإيرادات والتمويل الغير التقليدي.

- **أهداف الدراسة:**

من بين أهم الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة ما يلي:

- التعرف على ماهية السلع الأساسية وبعض الجوانب المحيطة بها؛
- التعرف على أهمية النفط بالنسبة للإقتصاد الجزائري؛
- التعرف على كيفية إعداد الميزانية العامة في الجزائر؛
- التعرف على أهمية الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة والآليات المستخدمة لتغطية العجوزات؛
- الوصول إلى توصيات على أساس النتائج المتوصل إليها.

- **أهمية الدراسة وأسباب إختيار الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع كونه يتناول الميزانية العامة بالنظر لأهمية هذه الأداة في مختلف الدول في التحكم في سير النشاط الإقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية، وبالتالي ضرورة البحث عن مختلف المصادر التي يمكن أن تُمول بها إيرادات هذه الميزانية.

ويرجع سبب إختيار موضوع الدراسة إلى كون النفط يلعب دورا جد هام في أداء الإقتصاد الجزائري، وبالتالي أهمية بحث مثل هذا الدور في الميزانية العامة.

- **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية: خصصنا في هذه الدراسة الجزائر كحيز مكاني لمعرفة دور الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة.

الحدود الزمانية: حددنا الفترة ما بين (2010-2018) لهذه الدراسة نظرا لأنها شهدت إتجاهين مختلفين بالنسبة للإقتصاد الجزائري، فتميز الاتجاه الأول بارتفاع أسعار النفط، أما الاتجاه الثاني بداية من منتصف 2014 تميز بتدهور أسعار النفط.

- **منهج الدراسة:**

فيما يخص المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد اتبع الباحثان المنهجين الوصفي والتحليلي.

- **خطة الدراسة:**

من أجل الإلمام بمختلف متغيرات الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: إطار نظري ومفاهيمي حول السلع الأساسية.

الفصل الثاني: إطار نظري ومفاهيمي حول الموازنة العامة.

الفصل الثالث: دور الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

- **صعوبات الدراسة:**

هذه المذكرة تم إنجازها في سنة دراسية تميزت بانتشار فيروس كوفيد-19، حيث واجهتنا صعوبات عديدة في إنجازها تمثلت في إغلاق الجامعات مما تسبب في قلة المراجع وعدم التنسيق الكافي مع الأستاذ المشرف.

الفصل الأول:

إطار نظري ومفاهيمي حول السلع الأساسية

تمهيد:

يتم تداول العديد من السلع المختلفة حول العالم، سواء كانت هذه السلع مصنَّعة بعد إجراء بعض التغييرات والتحويلات عليها، أو سلعا طبيعية خام موجودة في الطبيعة والتي يتم تداولها مباشرة. وتمتاز بعض السلع بمكانة فريدة من بين مجموع السلع باعتبارها الأكثر استخدامًا وتداولاً، بالإضافة إلى صعوبة التخلي عنها أو استحالة ذلك أحيانا، ويطلق على هذا النوع من السلع "السلع الأساسية"، حيث توفر صادرات هذه السلع مداخيل هامة للدول المصدرة.

ومن خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين رئيسيين، سوف نتطرق إلى ماهية السلع الأساسية في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى بعض أساليب التحوط من تقلبات أسعار السلع الأساسية.

المبحث الأول: ماهية السلع الأساسية

تحتل السلع الأساسية مكانة هامة لدى العديد من الدول، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إلقاء نظرة شاملة حول ماهية السلع الأساسية.

المطلب الأول: تعريف السلع الأساسية وتصنيف الدول المعتمدة عليها

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف السلع الأساسية، بالإضافة إلى تصنيف الدول المعتمدة عليها.

الفرع الأول: تعريف السلع الأساسية

تُعرَّف السلع الأساسية بأنها "منتجات ناشئة عن الإنتاج الزراعي أو إنتاج التعدين لم يتم تحويلها بعد: المنتجات الزراعية، المشروبات الاستوائية، الطاقة، المعادن والخامات و الفلزات."[1]

وبالنظر لوجود الكثير من السلع الأساسية، يتم تجميعها في ثلاثة مجموعات رئيسية: الزراعة، الطاقة والمعادن:[2]

الزراعة: وتشمل هذه الفئة العديد من المنتجات منها: الحبوب، السكر، القهوة والقطن؛

الطاقة: ومن بين ما تشمله هذه الفئة: البترول الخام، الغاز الطبيعي؛

المعادن: ومن بين ما تشمله هذه الفئة: الذهب، النحاس والفضة.

ويحتل النفط مكانة هامة ضمن السلع الأساسية من حيث كون انخفاض أسعاره يؤثر على تطور أسعار باقي السلع الأساسية. فانخفاض أسعار النفط يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج، من خلال مثلا إنخفاض تكاليف النقل، أو خفض أسعار الأسمدة في حالة الإنتاج الزراعي. كما أنه يتصل بالوقود الأحيائي، حيث يجعل انخفاض أسعار النفط الوقود الأحيائي أقل قدرة على المنافسة كمصدر للطاقة، ويمكن أن يقلل الطلب على المحاصيل الغذائية. ويمكن أيضاً لأسعار النفط أن تؤثر على باقي أسعار السلع الأساسية من خلال قناة الأمْولة، حيث تمثل أسعار النفط عنصراً كبيراً من عناصر مؤشرات أسعار السلع.[3]

الفرع الثاني: تصنيف الدول المعتمدة على السلع الأساسية

تُصنَّف الدول على أنها دول تعتمد على السلع الأساسية إذا كانت قيمة صادراتها من السلع الاساسية تمثل أكثر من 60% من مجموع قيمة الصادرات من البضائع. وبهذا المعنى، بلغ عدد الدول المعتمدة على السلع الأساسية 102 دولة من أصل 189 دولة خلال الفترة 2013-2017.[4]

---

[1] https://unctad.org/en/Pages/SUC/Commodities/SUC-Commodities-at-a-Glance.aspx (07/08/2020)

[2] KIMBERLY AMADEO: What a Commodity Is and How Its Trading Market Works: How Commodities Trading Affects Food Prices, February 07, 2020. (https://www.thebalance.com/what-are-commodities-3306236) (07/08/2020)

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: تقرير التجارة والتنمية 2015، الأمم المتحدة: نيويورك وجنيف، ص 13. (https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdr2015_ar.pdf).

[4] UNCTAD: The State of Commodity Dependence 2019, Geneva, P. 2. (https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditccom2019d1_en.pdf).

وتُعتبر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أكثر منطقة جغرافية معتمدة على السلع الأساسية بـ 42 دولة، ما نسبته41% من إجمالي الدول المعتمدة على السلع الأساسية، تليها كل من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي بـ 17 دولة و16 دولة، على التوالي، ما نسبته 16% لكل منطقة، ثم تأتي كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى بـ 13 دولة ما نسبته 13%، و12 دولة، ما نسبته 12% على التوالي، وتأتي في الأخير منطقة جنوب آسيا بدولتين، ما نسبته 2%.

الشكل رقم 1-1: توزيع الدول المعتمدة على السلع الأساسية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2013-2017 (عدد الدول والنسب المئوية)

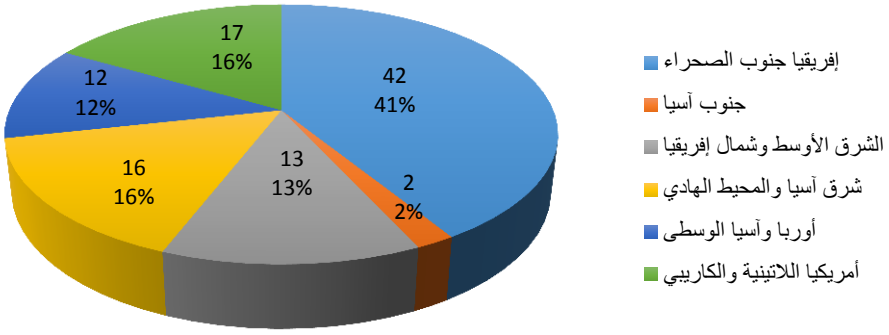

Source: UNCTAD: The State of Commodity Dependence 2019, op. cit., P. 3.

وتعتمد 89% من دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء على السلع الأساسية، تليها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 65%، ثم دول منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 53% لكل منهم، وبعدهما دول منطقتي جنوب آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 25% لكل منهم، أما منطقة أمريكا الشمالية فلا تتضمن أي دولة تعتمد على السلع الأساسية.

الشكل رقم 1-2: توزيع الدول المعتمدة والغير معتمدة على السلع الأساسية ضمن كل منطقة جغرافية خلال الفترة 2013-2017 (%)

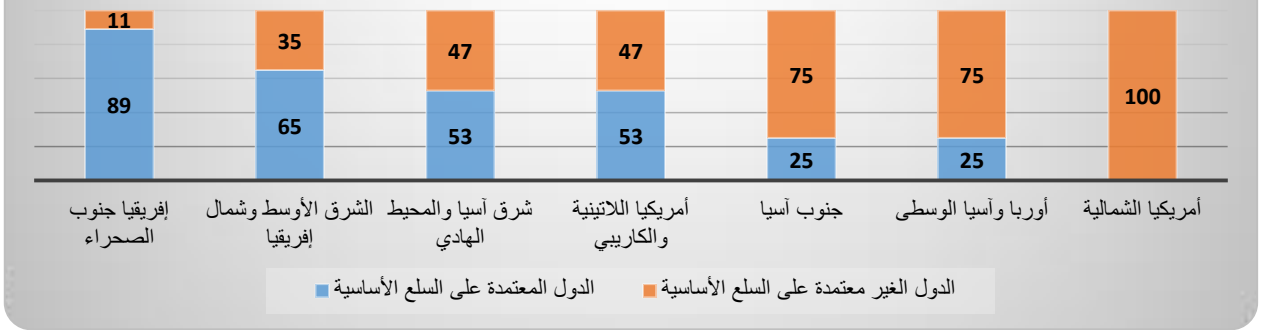

Source: UNCTAD: The State of Commodity Dependence 2019, op. cit.

وفيما يخص توزيع الدولة المعتمدة على السلع الأساسية حسب كل مجموعة من مجموعات السلع الأساسية، نجد أن 37 دولة، ما نسبته 37% من مجموع الدول تعتمد على السلع الزراعية، بينما تعتمد 33 دولة، ما نسبته 32% على الطاقة، أما باقي الدول وعددها 32 دولة، ما نسبته 32% تعتمد على المعادن.

الشكل رقم 1-3 : توزيع الدول المعتمدة على السلع الأساسية حسب مجموعات السلع الأساسية

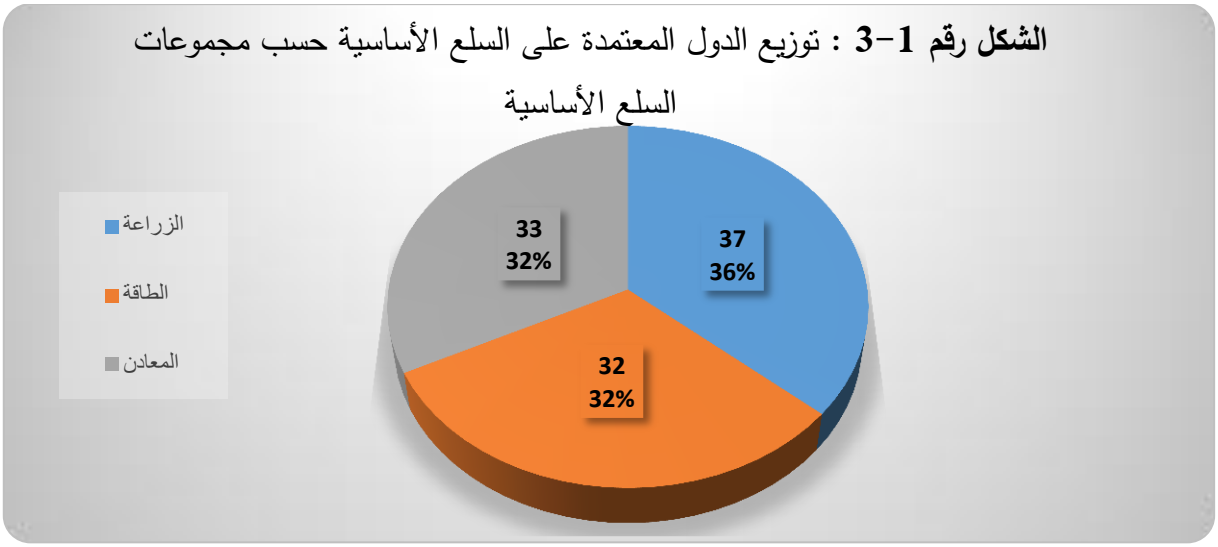

Source: UNCTAD: The State of Commodity Dependence 2019, op. cit., P. 4.

المطلب الثاني: أهمية السلع الأساسية ومخاطر تقلب أسعارها

من خلال هذا المطلب سنتعرف على أهمية السلع الأساسية ومخاطر تقلب أسعارها.

الفرع الأول: أهمية السلع الأساسية

تكمن أهمية السلع الأساسية بالنسبة للدول المعتمدة عليها في العديد من العديد من المجالات، منها:

- **التأثير الإيجابي على الميزان التجاري:** حيث يساهم توفر مثل هذه السلع في التخفيض من فاتورة الواردات، كما تساهم الصادرات من هذه السلع في زيادة الإيرادات من الصادرات. ويتأثر الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات إيجابياً بهذين الإتجاهين؛
- **قيام المشاريع الصناعية:** يؤدي توفر السلع الأساسية إلى قيام المشاريع الصناعية المعتمدة على مثل هذه السلع كمدخلاتها لعملياتها الإنتاجية؛
- **تمويل إيرادات الميزانيات العامة:** تسهم إيرادات الصادرات من السلع الأساسية من خلال الجباية في تمويل إيرادات الميزانيات العامة للدول، وبالتالي نفقاتها على مختلف البرامج التنموية.

الفرع الثاني: مخاطر تقلبات أسعار السلع الأساسية

بالرغم من أهمية السلع الأساسية، إلا أن تقلبات أسعارها تشكل خطرا على الدول المعتمدة على هذه السلع. ويُعتبر عدم مرونة العرض والطلب على السلع الأولية أحد الأسباب الرئيسية للتقلب المفرط في

أسعار هذه السلع.[1] وبالإضافة إلى هذا العامل هناك عوامل أخرى يُمكن أن تدفع إلى تقلب الأسعار في أسعار السلع الأساسية، تتضمن:

- **دورات الأعمال في الأسواق الرئيسية:** الاقتصادات المتقدمة هي المستهلك الرئيسي للسلع الأولية عندما تعاني هذه الاقتصاديات من الركود، تنخفض أسعار السلع الأولية؛
- **تغير أنماط الطقس:** يمكن أن تتسبب الأحداث المناخية الشديدة في البلدان المنتجة للسلع الأساسية (الزراعية) في ارتفاع الأسعار، علاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة التقلبات المرتبطة بالطقس في المستقبل عندما تصبح الظواهر الجوية المتطرفة أكثر شيوعًا ويصارع المنتجون للتكيف مع مواسم النمو المتغيرة؛
- **الصراع في البلدان المنتجة:** يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي في البلدان الموردة أو بلدان المرور العابر المهمة إلى تعطيل إمدادات السلع الأساسية ، مما يولد طفرات حادة في أسعار السلع الأساسية؛
- **المضاربة في الأسعار:** يمكن للمستثمرين والصناديق التي تستخدم المشتقات السلعية (على سبيل المثال، العقود الآجلة والخيارات) كجزء من إستراتيجيتهم الاستثمارية تضخيم الآثار السعرية للتغيرات الحقيقية في العرض والطلب؛
- **الإغراق المتعلق بالصادرات:** شجعت الإعانات الزراعية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الإنتاج الفائض الذي يخفض الأسعار العالمية عندما يتم تصدير السلع المدعومة إلى الخارج وتباع بأقل من تكلفة الإنتاج. ومع ذلك، نادراً ما كانت لدى البلدان النامية القدرة على متابعة إجراءات ناجحة لمكافحة الإغراق ضد هذه الأنشطة؛
- **تقلبات أسعار الصرف:** حتى إذا كانت الأسعار الدولية للسلع الأساسية مستقرة ، فإن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على قيمة السلعة الأساسية بالعملة المحلية، نظرًا لأن الأسواق الرئيسية تحدد الأسعار بالدولار الأمريكي أو باليورو، ولكن يتم الدفع للمنتجين بعملتهم المحلية، من وجهة نظر المنتج فإن التكلفة باليورو ليست ذات أهمية، حيث أن القوة الشرائية التي يكتسبها عن طريق بيع منتج بالعملة المحلية هي ما يهم.[2]

وبصفة عامة، ينطوي الإعتماد على السلع الاساسية على العديد من السلبيات والتي تؤدي كلها في النهاية إلى التأثير على التنمية البشرية كما هو موضح في الشكل رقم 1-4

[1] UNDP: TOWARDS HUMAN RESILIENCE: Sustaining Mdg Progress in an Age of Economic Uncertainty, New York, 2011, P. 67. (https://www.undp.org/content/dam/undp/library/Poverty%20Reduction/Towards_SustainingMDG_Web1005.pdf)

[2] UNDP: TOWARDS HUMAN RESILIENCE: Sustaining Mdg Progress in an Age of Economic Uncertainty, New York, 2011, op. cit.

الشكل رقم 1-4: الآثار السلبية المحتملة للاعتماد على السلع الأساسية اتجاه التنمية: مسارات الإنتقال

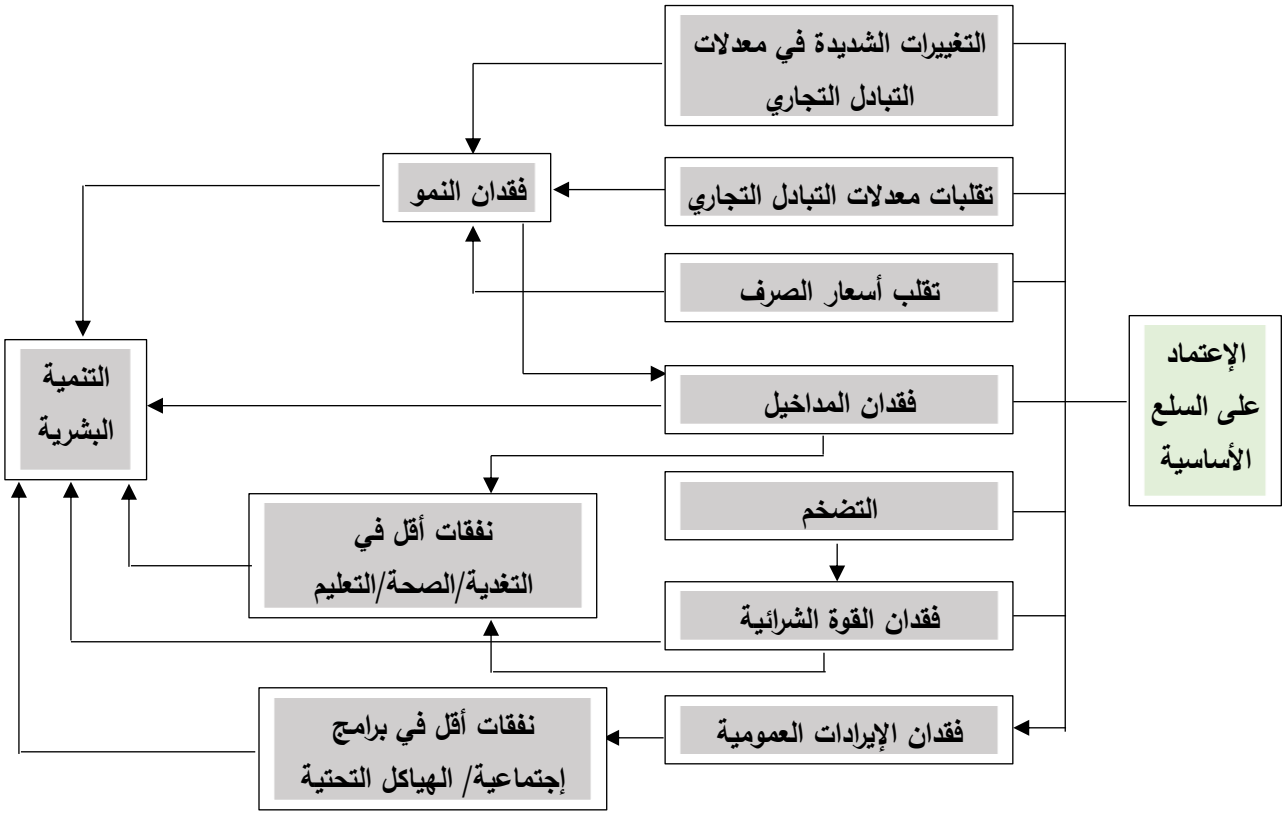

Source: UNCTAD: Rapport sur les produits de base et le développement 2017: Marchés des produits de base, croissance économique et développement, United Nations publication, New York and Geneva, P. 9. (https://unctad.org/fr/PublicationsLibrary/suc2017d1_fr.pdf).

المبحث الثاني: بعض أساليب التحوط من تقلبات أسعار السلع الأساسية

من خلال هذا المبحث سنتعرف على بعض الأساليب المستعملة للتحوط من مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية.

المطلب الأول: الأدوات المالية للتحوط من مخاطر تقلب أسعار السلع الاساسية

تتنوع الأدوات المالية التي يتم إستخدامها للتحوط من مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية، حيث تتألف من السلع أو العقود الآجلة، عقود التسليم الآجل، الخيارات والمبادلات.

وتجدر الإشارة أن هذه الأدوات تُعرف أيضاً بالمشتقات.[1]

الفرع الأول: السلع الآجلة وعقود التسليم الآجل

تتمثل السلع الآجلة في عقود لشراء سلعة أو بيعها في تاريخ محدد في المستقبل:

1- تنظم البورصات عقود السلع الآجلة ويجري تداولها فيها، ومن ثم فهي موحدة المعايير من حيث كمية السلع الرئيسية وخصائصها، ويمكن تتبع تاريخ أول سوق مركزية للسلع الآجلة إلى أوائل القرن الثامن عشر حين كان يجري تداول عقود الأرز الآجلة في بورصة دوجيما للأرز في أوساكا، واليوم يجرى تداول السلع الآجلة في بورصات عديدة حول العالم، من بينها بورصة شيكاغو التجارية وبورصة داليان السلعية وبورصة لندن للمعادن، وبورصة مومباي السلعية المتعددة في الهند، وبورصة البرازيل وبولسا وبالكاو في ساو باولو، وبورصة العقود الآجلة في جنوب إفريقيا وغيرها الكثير؛

2- بالرغم من أن عقود السلع الآجلة تقوم على بيع في المستقبل لسلعة ما، فعادة ما تسوى نقداً ونادراً ما تنتهي بتسليم مادي، ولذا ليس المشاركون في سوق تداول السلع الآجلة بالضرورة منتجين للسلع أو مشترين لها يبحثون عن التحوط من مخاطر تقلب الأسعار، ولكنهم عادة مستثمرون من خارج المجال السلعي يهدفون إلى تحقيق مكسب من المعاملات، مستفيدين من تحرك أسعار السلع. وتشمل العقود الآجلة نطاقاً عريضاً من السلع في مجالات الزراعة، والمواد الخام، والفلزات، والطاقة. ونظرا لظهور عقود آجلة مالية تقوم على أصول ومؤشرات مالية مثل الأسهم، أو أذون الخزانة، أو أسعار الفائدة أو أسعار العملات، بدلا من السلع، فإن تداول السلع الآجلة اليوم يشكل حصة صغيرة نسبياً من سوق العقود الآجلة ككل.[2]

وعقود التسليم الآجل مماثلة للعقود الآجلة من حيث إنها تقوم على اتفاق على بيع سلعة ما في المستقبل:

1- يكمن الفرق الرئيسي بين الأداتين في أن عقود التسليم الآجل ليست موحدة المعايير، وعامة ما يجري تداولها خارج البورصات لا في داخلها، وهذا يعني أن تكاليف المعاملة للتحوط من مخاطر تقلب

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: إدارة مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الاساسية، الأمم المتحدة، جنيف، 2019، ص 6. (https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/cimem2d46_ar.pdf).

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الأسعار باستخدام عقود التسليم الآجل قد تكون أعلى من تكاليف العقود الآجلة، ويجري التفاوض على عقود التسليم الآجل بين الأطراف في أسواق تقع خارج البورصة بطريقة لا مركزية. ولذا، يمكن تكييف عقود التسليم الآجل بحيث تتلاءم مع احتياجات خاصة لأطراف التعاقد، فعلى سبيل المثال يمكن أن تتفق الأطراف المشاركة على سعر ثابت لبيع سلعة ما أو سعر مرجعي مقبل، وأن تنص على خصائص فردية أخرى للتعاقد؛

2- بما أنه لا توجد غرفة مقاصة معنية بعقود التسليم الآجل، فإنها تحمل خطر تعثر أحد أطراف العقد. وعلاوة على ذلك، فعقود التسليم الآجل تسفر عادة عن تسليم مادي ولا يجري إغلاقها قبل تاريخ انتهائها. وهكذا، كثيراً ما يستخدم تجار السلع المادية عقود التسليم الآجل للتحوط من مخاطر تقلب الأسعار، وسوق عقود التسليم الآجل للسلع غير متجانسة تماماً، وتتراوح بين اتفاقات شراء الطاقة الكبيرة بين مولدي الطاقة ومشتريها، واتفاقات بين مزارعي السلع الأساسية الزراعية وتجارها، مثل الكاكاو والسكر.[1]

الفرع الثاني: الخيارات والمبادلات

الخيارات، هي أدوات تتيح للمشترين والبائعين لسلعة ما تثبيت حد أدنى وحد أقصى للسعر، على التوالي:

1- يسدد مشتري الخيار للطرف الآخر دفعة مقدمة للحصول على الحق في شراء السلعة الرئيسية أو بيعها بسعر محدد مسبقاً ("سعر التنفيذ") في تاريخ الانتهاء أو قبله، وتمنح خيارات الشراء لحائزها الحق في شراء السلعة الرئيسية، بينما تمثل خيارات البيع الحق في بيع السلعة الرئيسية؛

2- لا تنطوي الخيارات على أي التزام بشراء السلعة أو بيعها، وفي حال عدم استخدامها، تكون الدفعة المقدمة هي التكلفة الوحيدة التي يتكبدها حاملوها. ويجري تداول الخيارات في كل البورصات وفي الأسواق المتاحة خارجها، وكثيراً ما يكون الأصل الرئيسي لخيارات السلع المتداولة في البورصة عقد لسلع آجلة وليس سلعاً مادية. والخيارات أدوات مالية جديدة نسبياً؛ فقد استحدثت أولي [أولى] الخيارات المتداولة في البورصة التي تتعلق بسلع آجلة في البورصات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين.[2]

وأما مبادلات السلع، فهي أدوات مالية يتبادل فيها أطراف العقد تدفقات نقدية تقوم على سعر سلعة رئيسية:

1- تستخدم المبادلات عادة عن طريق مستهلكي السلعة لتثبيت أسعارها على مدى يتراوح بين المتوسط والطويل. فعلى سبيل المثال، تستخدم شركات الخطوط الجوية اتفاقات المبادلات للتحوط من الخطر الناشئ عن ارتفاع أسعار الوقود. وبموجب مثل هذا الاتفاق، إذا تجاوزت ارتفاعات أسعار النفط

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 6-7.

[2] نفس المرجع السابق، ص 7.

السعر الذي سبق تحديده، تتلقى شركة الخطوط الجوية مبلغاً مكافئاً لفرق الأسعار عن كمية الوقود الاسمية المنصوص عليها في العقد. وفي حالة انخفاض سعر وقود الطائرات النفاثة، تدفع شركة الخطوط الجوية مبلغاً مساوياً لفرق الأسعار. وفي كلتا الحالتين، يُكفل لشركة الخطوط الجوية سعر ثابت لوقود الطائرات النفاثة، وتستخدم الشركة اتفاق المبادلة للتحوط من مخاطر تقلب الأسعار؛

2- يستخدم منتجو السلع المبادلات للتحوط من مخاطر تقلب الأسعار. فعلى سبيل المثال، يبرم منتجو الحبوب عقود مبادلة لتأمين سعر لإنتاجهم وللتحوط من خطر انخفاض الأسعار، وتباع مبادلات السلع عامة في الأسواق خارج البورصة، ولا يجري تداولها في البورصات. وكما هي حال العقود الآجلة والخيارات، تستحوذ مبادلات السلع على حصة صغيرة نسبياً من السوق، بينما تقوم أغلبية عقود المبادلة على أصول أو مؤشرات أخرى، مثل أسعار الفائدة أو أسعار الصرف.[1]

المطلب الثاني: التحوط من خلال صناديق الثروة السيادية والتنويع الاقتصادي

من الأساليب المستعملة أيضا للتحوط من مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية، صناديق الثروة السيادية والتنويع الاقتصادي.

الفرع الأول: صناديق الثروة السيادية

تُعرف صناديق الثروة السيادية بأنها "صناديق استثمارية تملكها الدول ولكنها لا تكون تابعة لوزارات المالية أو البنوك المركزية وتأتي أغلب مواردها من إيرادات المواد الأولية وعلى رأسها النفط، والهدف هو إدارة واستثمار جزء من الفوائض المالية للدولة وفق خطة تجارية ربحية في عمليات استثمارية ذات أمد طويل خارج دول المنشأ."[2]

وتختلف التسميات التي تُطلق على صناديق الثروة السيادية في مختلف الدول، كما تتعدد الأغراض المعلنة من وراء إنشائها كما هي موضحة في الجدول رقم1-1 وما يُلاحظ من خلال الجدول أن جميع صناديق الثروة السيادية يتم تمويلها من خلال إيرادات السلع الأساسية (النفط، الغاز،...)، ومن بين الأغراض المُعلنة بالنسبة لعدد من الدول هو دعم الإنفاق الحكومي.

[1] نفس المرجع السابق، ص 7.

[2] موقع الجزيرة الإخبارية: الصناديق السيادية، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2009/3/13/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9 (تاريخ الزيارة: 2020/08/08).

الجدول رقم 1-1: أهداف صناديق الثروة السيادية في مجموعة مختارة من البلدان، في 5 نوفمبر 2013.

البلد	إسم الصندوق	المصدر	الغرض المعلن(الأغراض المعلنة)
الجزائر	صندوق ضبط الإيرادات	نفط	عزل الاقتصاد عن التقلبات في أسعار الغاز والنفط
أنغولا	Fundo soberano de Angola	نفط	تنويع حافظة الاستثمارات تنويعا تدريجيا في عدد من الصناعات وفئات الأصول وفقا للسياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستثمار
أستراليا	Western Australia Futur Fund	معادن	الاستثمار في الخارج في النقد والسندات، وليس في الأسهم
أذربيجان	State Oil Fund of Azerbaijan	نفط	إدارة النقد الأجنبي والأصول الناتجة من استكشاف وتنمية النفط والغاز
بوتسوانا	Pula Fund	ماس ومعادن	الحفاظ على نسبة من الدخل الناتج من تصدير الماس للأجيال المقبلة
كندا	Alberta Heritage Fund	نفط	الاستثمار من أجل أجيال المستقبل تدعيم الاقتصاد وتنويعه تحسين نوعية الحياة أداء وظيفة صندوق الاحتياطي
شيلي	Economic and Social Stabilization Fund	نحاس	تيسير الإنفاق الحكومي
غانا	Ghana Stabilization Fund	نفط	تخفيف تأثير نقص الإيرادات أو دعم قدرات الإنفاق الحكومي في فترات نقص الإيرادات
كازاخستان	Kazakhstan National Fund	نفط وغاز ومعادن	ضمان استقرار الاقتصاد في مواجهة تقلبات أسعار النفط والغاز والمعادن
موريتانيا	National Fund for Hydrocarbon Reserves	نفط وغاز	تجميع مدخرات لأجيال المستقبل
المكسيك	Oil Revenues Stabilization fund of Mexico	نفط	تمكين أدوات لتثبيت المالي التلقائي من العمل في إطار قاعدة الميزانية المتوازنة
منغوليا	Fiscal Stability Fund	تعدين	تعزيز الاستقرار المالي، وبخاصة في حالة حدوث هبوط عالمي في أسعار السلع غير النفطية
نيجيريا	Nigeria Sovereign Investment Authority	نفط	إدارة فوائض الأرباح الناتجة من بيع النفط الخام
النرويج	Norway Government Pension Fund Global	نفط	التصدي لآثار الهبوط الوشيك في الدخل و التخفيف من الاضطرابات الناتجة من التقلبات الشديدة في أسعار النفط
عمان	صندوق الاحتياطي العام لدولة عمان	نفط وغاز	تحقيق عائدات للحكومة في الأجل الطويل وأداء دور صندوق تحقيق الاستقرار للحكومة وإتاحة السيولة للحكومة عند الطلب
قطر	جهاز قطر للاستثمار	النفط	تدعيم اقتصاد البلد عن طريق التنويع في فئات أصول واستثمارات جديدة

المصدر: http://www.swfinstitute.org/swfs/revenue-regulation-fund نقلا عن: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: قطاع الموارد الطبيعية: استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الاساسية، جنيف، الأمم المتحدة 2014، ص ص 8-9. (https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/cimem2d26_ar.pdf).

الفرع الثاني: التنويع الاقتصادي

يُعرّف التنويع الاقتصادي بأنه "الرغبة في توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية كبيرة، أو نحو أسواق جديدة عوض الاعتماد على بعض المنتجات أو القطاعات أو الأسواق التقليدية. وهو يعكس كذلك الرغبة في التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وتخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي وتعزيز صلات الترابط بين مختلف القطاعات."[1] ويُمكن بصفة عامة تحديد عدة أهداف رئيسية تدفع الدول إلى تنويع اقتصاداتها:

- التقليل من نسبة المخاطر والأزمات والصدمات الاقتصادية الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، والتقلبات المناخية (الفيضانات، الجفاف، ...) بالنسبة للدول الزراعية، وتدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة على المستوى التجاري؛
- خلق معدلات نمو عالية على المدى الطويل وضمان استمراريتها من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات متعددة ومتنوعة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- توفير مصادر جديدة للدخل وللنقد الأجنبي ولموارد الميزانية العامة، وتقليص دور القطاع العام وتمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتشجيعه على مواجهة المنافسة الكبيرة في الأسواق الداخلية والخارجية، ومسايرة ركب التطورات التكنولوجية المتسارعة.[2]

[1] د. محمد أمين لزعر: الدول العربية وتنويع الصادرات، سلسلة جسر التنمية، العدد 135، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2017، ص 9.

[2] نفس المرجع السابق، ص 10. (http://www.arab-api.org).

خلاصة الفصل:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل، تعرفنا على مفهوم السلع الأساسية والتي هي منتجات ناشئة عن الإنتاج الزراعي أو إنتاج التعدين لم يتم تحويلها بعد. وتنقسم السلع الأساسية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية: الزراعة، الطاقة والمعادن. ويُطلق على دولة ما بأنها دولة معتمدة على السلع الأساسية إذا كانت قيمة صادراتها من السلع الأساسية تمثل أكثر من 60% من مجموع قيمة الصادرات من البضائع، وبهذا المعنى، بلغ عدد الدول المعتمدة على السلع الأساسية 102 دولة من أصل 189 دولة خلال الفترة 2013-2017. وتناولنا توزيع الدول المعتمدة على السلع الأساسية حسب المناطق الجغراقية وحسب مجموعات هذه السلع. وتطرقنا أيضاً إلى الأهمية التي تلعبها السلع الأساسية في الدول المعتمدة عليها مثل التأثير الإيجابي على الميزان التجاري وتمويل إيرادات الميزانيات العامة. كما تناولنا مخاطر تقلبات أسعار السلع الأساسية. وفي الأخير تطرقنا إلى بعض أساليب التحوط من تقلبات أسعار السلع الأساسية كاستعمال الأدوات المالية مثل: السلع أو العقود الآجلة وعقود التسليم الآجل، بالإضافة إلى التحوط من خلال صناديق الثروة السيادية والتنويع الاقتصادي.

الفصل الثاني:

إطار نظري ومفاهيمي حول الموازنة العامة

تمهيد

تعتبر الموازنة العامة المرآة التي تعكس النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة، فجميع دول العالم باختلاف أنظمتها وتشريعاتها وسياساتها، تتفق جميعها في أنها تقوم بأداء أنشطتها المالية اتجاه مجتمعاتها وفقا لمخطط أو برنامج موضوع مسبقا لتسيير نشاطها المالي للسنة المقبلة، هذا المخطط أو البرنامج المالي هو ما يعرف بالموازنة العامة، حيث تعكس هذه الأخيرة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتعبر عن البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة لفترة محددة.

ومن خلال هذا الفصل والذي قسمناه إلى مبحثين، سوف نتطرق إلى موضوع الموازنة العامة، بحيث سنتناول في المبحث الأول عموميات حول الموازنة العامة، أما في المبحث الثاني سنتطرق لعنصرين مهمين في الموازنة العامة والمتمثلين في الإيرادات والنفقات العامة.

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة

سنحاول في هذا المبحث إلقاء نظرة شاملة حول ماهية الموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: الموازنة العامة: تعريفها، نشأتها، خصائصها وأهميتها

من خلال هذا المطلب سنتعرف على نشأة الموازنة العامة، تعريفها، خصائصها، وكذلك أهميتها.

الفرع الأول: تعريف ونشأة الموازنة العامة

1- تعريف الموازنة العامة:

تعتبر الموازنة العامة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية.[1]

وردت عدة تعاريف للموازنة العامة يمكن ذكر بعضها كما يلي:

عرفها القانون الفرنسي بأنها: "الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وواردتها، ويؤذن بها ويقرها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية."[2]

وعرفها القانون الأمريكي بأنها: "صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم، واقتراحات الجباية المعروضة فيها."[3]

وتعرفها بعض التشريعات بأنها: "الجداول المتضمنة تخمين الواردات والنفقات لسنة مالية واحدة، تعين في فاتورة الميزانية."[4]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن نعرف الموازنة العامة بأنها: خطة مالية للدولة تقدر النفقات والإيرادات العامة للسنة المالية المقبلة.

2- نشأة الموازنة العامة:

قبل ظهور الموازنة العامة ومفاهيمها كانت النفقات والإيرادات تمثل شكلا من أشكال الأموال الخاصة بالحاكم، ولم يكن وقتها فصل واضح بين الأموال التي تستخدم لأغراض حاجات الدولة، أي النفقات العامة أو لأغراض الحاكم، أي النفقات الخاصة، وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات.[5]

وترجع فكرة إعداد موازنة لنفقات وإيرادات الدولة إلى تاريخ عام 1628 في انجلترا، عندما أصبح من الضروري اعتماد الإيرادات والنفقات من السلطة التشريعية، والإذن للملك شارل الأول في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة. لقد تطورت فكرة الموازنة العامة من خلال تقرير مبدأ وجوب الإذن لجباية

---

[1] د. بشار يزيد الوليد: التخطيط والتطوير الاقتصادي دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 205.

[2] أ. د. محمد طاقة، د. هدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010، ص167.

[3] د. خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 270.

[4] أ. د. محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[5] د. خليفي عيسى: هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر، الأردن، 2011، ص 24.

الضريبة من السلطة التشريعية (نواب الأمة)، حيث أصبح من حق نواب الأمة مناقشة كافة الإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة، ومن ثم الرقابة المستمرة على المال العام.[1]

الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة

تتميز الموازنة العامة بعدد من الخصائص كما يلي:

❖ **الموازنة العامة هي تقدير مفصل للنفقات والإيرادات العامة:** فهي بالتالي تختلف عن الميزانية الختامية التي تعبر عن أرقام فعلية، فهناك نفقات لا يمكن تقديرها بدقة، وكذلك إيرادات يصعب تحديدها، هذا ولا يمكن أيضا معرفة المبالغ التي ستتحقق فعلا خلال السنة، لأن هناك عوامل لا يمكن التحكم فيها مثل العوامل السياسية؛

❖ **تكون لمدة زمنية معينة:** فلا يمكن تقدير النفقات والإيرادات لفترة غير محددة، حيث أن معظم الدول جعلتها سنة وليس أقل من ذلك، لأن أعمال تحضير الموازنة ودراستها والتصويت عليها يتطلب مجهودا كبيرا ووقتا ليس بقصير؛

❖ **تصدر بموافقة السلطة التشريعية وإقرارها:** وهذا يعني أنه لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تنفق أي مبلغ من المال قبل الحصول على إذن من السلطة التشريعية، أي هي التي تمنح السلطة التنفيذية الإذن المسبق بالإنفاق وجباية الإيرادات، وينتهي الإذن بانتهاء السنة المالية؛

❖ **تعكس أهداف الدولة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية:** وقد ازدادت هذه الأهمية بتطور دور الدولة وزيادة نشاطها الاقتصادي والاجتماعي، فهي أداة أساسية لتحقيق الأهداف المختلفة، وكذلك هي الإطار المنظم للسياسة المالية، بالإضافة إلى أنها برنامج سياسي يعكس الأهداف والاتجاهات السياسية للسلطة الحاكمة.[2]

الفرع الثالث: أهمية الموازنة العامة.

تظهر أهمية الموازنة العامة من حيث:

1-أهميتها السياسية: إن اعتماد الموازنة العامة من قبل البرلمان، معنى ذلك مناقشة البرنامج السياسي للحكومة، وإن احتياج السلطة التنفيذية لمصادقة البرلمان، يعني تمتع الشعب بحرياته الدستورية وحقوقه الديمقراطية، كما أن الموازنة بما تتضمنه من مؤشرات إنفاقية وموارد مالية، فهي تكشف عن السياسة العامة للدولة اتجاه المجتمع؛

2-أهميتها الاقتصادية: للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك عن طريق استخدام السياسة الانفاقية والإرادية، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب لرفع القوة الشرائية لدى الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص بالإضافة إلى

[1] د. محمود حسين الوادي، د. زكريا أحمد عزام: مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007، ص 157.

[2] د. خليفي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص21،22.

الطلب الحكومي، وبذلك يخرج الاقتصاد من أزمته ويدخل مرحلة الانتعاش الاقتصادي، وعكس ذلك في حالة التضخم؛

3-أهميتها الاجتماعية: إن أهمية الموازنة الاجتماعية تتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية، حيث تعكس الأهداف التي تضعها وتنفذها الحكومة في مجال الرفاه الاجتماعي، مدى اهتمامها للارتقاء بالخدمات التعليمية وتقديم التعليم المجاني في مختلف مراحله، وتطور الخدمات الصحية ومد شبكات الماء، وإيصال الكهرباء...وغيرها من الخدمات.[1]

المطلب الثاني: الموازنة العامة: أنواعها، مبادئها ومراحل إعدادها

من خلال هذا المطلب سنتعرف على أنواع الموازنة العامة، مبادئها وكذلك مراحل إعدادها.

الفرع الأول: أنواع الموازنة العامة

توجد إلى جانب الموازنة العامة العادية موازنات أخرى، والتي ظهرت نتيجة التطورات التي لحقت بوظائف الدولة، وتتمثل هذه الموازنات فيما يلي:

1-الموازنات الملحقة: خاصة ببعض المؤسسات العامة التي لها استقلال مالي، كالبريد والمواصلات ومصلحة المياه، وكذلك يقصد بهذه الموازنات تلك التي تتمتع بموارد خاصة، كالمرافق العامة ذات الطابع الاقتصادي والتي تتمتع بالاستقلال المالي ولكنها لم تمنح الشخصية الاعتبارية، ويبرر وجود هذه الموازنات أنها تعطي الحرية للمرافق العامة في مزاولة أعمالها دون التقيد بالروتين الإداري، وتتميز هذه الموازنات بما يلي:

- تطبق عليها القواعد التي تطبق على الموازنة العامة؛
- تعرض على البرلمان لمناقشتها واعتمادها؛
- ارتباطها بالموازنة العامة للدولة؛
- تخضع كذلك للرقابة.

2-الموازنات الغير عادية: هي تلك التي توضع خصيصا لعمل طارئ كالحروب أو القيام بمشروعات كبيرة، كبناء السدود أو مد السكك الحديدية، وتغطى النفقات غير العادية من خلال إيرادات غير عادية كالقروض؛

3-الموازنات المستقلة: ويقصد بها موازنات المؤسسات العمومية، التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة، وتخضع لنفس القواعد المطبقة على الموازنة العامة، ما لم تنص على خلاف ذلك أحكام تشريعية، مثل العمليات المالية والمحاسبية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة، ومن هنا يتضح لنا بأن قانون المالية يجيز عدم الخضوع لنفس

[1] أ. د محمد طاقة، د. هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص171،172.

القواعد المطبقة على الموازنة العامة بالنسبة لبعض أنماط الموازنات، ومنها الموازنات الخاصة بالمؤسسات العمومية؛

4- الحسابات الخاصة على الخزينة: وهي مجموعة الحسابات عند دائرة المصالح المالية، والتي ترسم النفقات والإيرادات المنفذة خارج نطاق الميزانية من قبل إدارات الدولة غير المخولة بشخصية قانونية أو مالية مستقلة، ولا يجوز فتح الحسابات الخاصة إلا بموجب قانون المالية.

إن وجود مثل هذه الأنماط من الموازنات يوضح أنه ليس هناك إلزام باحترام المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الموازنة العامة، مادام حدوثها مستمر مما يتطلب توسيع قواعد الموازنة.[1]

الفرع الثاني: مبادئ الموازنة العامة

يتم إعداد الموازنة العامة طبقا لمجموعة من المبادئ الأساسية، والتي تهدف إلى وضع نشاط السلطة التنفيذية تحت رقابة السلطة التشريعية، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1-مبدأ وحدة الموازنة العامة: ويعني وجوب إدراج جميع الإيرادات والنفقات العامة بصورة مبسطة في موازنة واحدة، ويعني هذا بعبارة أخرى عدم تعدد موازنات الدولة؛

2-مبدأ سنوية الموازنة: يقصد بهذا المبدأ أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات، بصورة دورية ولمدة سنة واحدة وذلك يؤدي لموازنة مستقلة بنفقاتها وإيراداتها عن موازنة السنة السابقة، وعن موازنة السنة اللاحقة؛[2]

3-مبدأ توازن الموازنة: يعني هذا المبدأ أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة وتأسيسها على ذلك، فلا تعتبر الموازنة محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة، فهذا يعبر عن عجز الموازنة، وكذلك في حالة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة فهي تعبر عن وجود فائض في الموازنة العامة؛[3]

4- مبدأ شمول الموازنة: و يقصد به أن تشمل الموازنة العامة للدولة جميع نفقاتها و إيراداتها دون إخفاء أو سهو، ودون إجراء أي خصم من إيرادات ونفقات الدولة، وعدم تخصيص أي نوع من أنواع الإيرادات العامة لتغطية نفقة بذاتها.[4]

الفرع الثاني: مراحل إعداد الموازنة العامة

وتتمثل فيما يلي:

1-مرحلة التحضير والإعداد: تعتبر المرحلة الأولى في دورة الموازنة العامة، ومن المتفق عليه أن هذه المرحلة هي عملية إدارية بحتة، تختص بها السلطة التنفيذية في جميع الدول، على اختلاف أنظمتها وهياكلها الاقتصادية والسياسية، حيث تقع على السلطة التنفيذية مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع

[1] د. حياة بن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] د. خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 282.

[3] د. حياة بن إسماعيل: تطوير إيرادات الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار إتراك للنشر، القاهرة، 2009، ص 09.

[4] د. خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص281.

الاقتصادية والاجتماعية، ومن حق الحكومة أن تضع من السياسات والبرامج ما تراه مناسبا، في ظل الظروف الاقتصادية، السياسية والمالية السائدة؛[1]

2-مرحلة المصادقة على مشروع الموازنة العامة: بعد أن يتم إعداد مشروع الموازنة العامة، يقوم مجلس الوزراء بعرضه على السلطة التشريعية، وتقوم بدورها بإسناد مسألة مناقشة الموازنة إلى لجنة مالية مؤلفة من بعض أعضاء السلطة التشريعية، وقد يتطلب الأمر خلال المناقشة استدعاء بعض الوزراء والمختصين لمناقشة الموازنة مع لجنة المالية، ومن ثم ترفع اللجنة المالية توصياتها بخصوص الموازنة إلى السلطة التشريعية لغرض المصادقة عليها، وبعدها يتم الاقتراع على الأبواب وعلى الموازنة بالكامل، فإذا كانت نتيجة الاقتراع بالإجماع أو الأغلبية في الأصوات يصبح مشروع الموازنة قانونيا؛[2]

3-مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: يقصد بها إخراج محتويات الموازنة إلى حيز الوجود، ويتم ذلك بشكل رئيسي في تحصيل الإيرادات التي أجيزت جبايتها، وصرف النفقات التي من المعتمد صرفها، وتقوم السلطة التنفيذية بواسطة أجهزتها المتعددة (الوزارات والمصالح) بعملية التنفيذ؛

إن موافقة السلطة التشريعية على الموازنة العامة، وصدور قانون الموازنة العامة يعني بداية مرحلة التنفيذ؛[3]

4-مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة: وهي آخر مرحلة من مراحل دورة الموازنة العامة، وتكون الرقابة على الموازنة العامة خلال فترة التنفيذ وبعده، وذلك لغرض التأكد من حسن التصرف في أموال الدولة أي التأكد من أن تنفيذ الموازنة العامة من قبل السلطة التنفيذية قد حصل في نطاق قانون الموازنة العامة الذي صادقت عليه السلطة التشريعية، كما تهدف الرقابة إلى الوقوف على مدى تطابق تقديرات الإيرادات والنفقات العامة مع المتحقق منها فعلا.[4]

[1] د. أحمد زهير شامية، د. خالد الخطيب: المالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص284.

[2] أ. د. سليمان اللوزي، د. علي خليل: المالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2013 ، ص ص 236،237.

[3] د. محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص113.

[4] أ. د. سليمان اللوزي، د. علي خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص327،328.

المبحث الثاني: الإيرادات والنفقات العامة

تتشكل الموازنة العامة أساسا من الإيرادات والنفقات العامة، وهو ما سنتطرق إليه في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: الإيرادات العامة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الإيرادات العامة والتعرف على مختلف مصادرها.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة

منذ أن وجد الإنسان على شكل مجتمع وأخذت الدولة بالظهور، قامت السلطات العامة بالبحث عن إيرادات تسد بها نفقاتها العامة.

تعرف الإيرادات العامة بأنها: "الينابيع التي تستسقي منها الدولة الأموال اللازمة لسد النفقات العامة."[1]

كما تعرف الإيرادات العامة أيضا بأنها "أداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي."[2]

من خلال التعريفين السابقين يمكننا تعريف الإيرادات العامة بأنها: موارد مالية تحصل عليها الدولة من أجل تغطية النفقات العامة.

الفرع الثاني: مصادر الإيرادات العامة

وتتمثل فيما يلي:

1-الإيرادات من أملاك الدولة: تملك الدولة أموالاً منقولة كالسلع التي تبيعها والخدمات التي تقدمها وأموال غير منقولة كالعقارات، المناجم، الغابات وآبار النفط، فإيرادات هذه الأموال تساعد الدولة على القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها.[3]

وتنقسم إلى نوعين:

1-1-الأملاك العامة أو الدومين العام: ويقصد بالدومين العام الأموال التي تملكها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى، والتي تخضع لأحكام القانون العام، وتخصص لنفع عام، ومثلها الأنهار، البحيرات، الجسور الموانئ، الطرق، الشوارع والحدائق العامة، وعادة ما لا تقتضي الدولة ثمنا من الأفراد مقابل استعمالهم لهذه الأموال، ومع ذلك فقد تفرض الدولة في حالات معينة رسوما على الانتفاع بهذه الأموال، وغالبا ما يكون السبب في ذلك هو الرغبة في تنظيم استعمال الأفراد لهذه الأموال، أوفي تغطية نفقات إنشائها، ومع ذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام؛[4]

[1] د. أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب: أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2] د. سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص 87.

[3] نفس المرجع السابق، ص 120.

[4] د. حياة بن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 21.

1-2- الأملاك الخاصة أو الدومين الخاص: وهي تلك المعدة للاستغلال، وتأتي أهمية هذا المورد نظرا لما يتمتع به من صفة الاستمرار، ومن ثم فهو مورد مستمر و يتحدد سنويا، ولا يقصد بذلك أن يتحدد سنويا بنفس المقدار وإنما مجرد تكراره سنة بعد أخرى.

ويمكن تقسيمه تبعا لنوع الأموال التي يتكون منها إلى:

1-2-1 الإيرادات العقارية: يتكون هذا الدومين من الأراضي الزراعية، الغابات، المناجم، المحاجر والأبنية السكنية التي تنشئها الدولة مساهمة منها في حل أزمة السكن، ومن ثم تعد الإيجارات المتحققة عن إيجار هذه المساكن إلى المواطنين من موارد ذلك الدومين؛

1-2-2 الإيرادات التجارية والصناعية: ويضم الدومين التجاري والصناعي مختلف المشروعات العامة للدولة ذات الطابع التجاري والصناعي، ومن أمثال تلك المشروعات النفط، الغاز، الكهرباء والماء، وهي مشروعات لا ترمي الدولة من خلالها إلى تحقيق الربح، وإنما تحقيق النفع العام؛

1-2-3 الإيرادات المالية: ويعد من أحدث أنواع الدومين الخاص، وقد ازدادت أهميته في الوقت الحاضر ويقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية، كالأسهم والسندات المملوكة لها والتي تحصل منها على أرباح تدخل ضمن إيرادات الدولة من أملاكها.[1]

2- الإيرادات من الضرائب والرسوم

2-1- الإيرادات من الضرائب: تعتبر الضرائب المورد الأساسي الذي تستند عليه السلطات العامة في تمويل نفقاتها، وأن طبيعة الضرائب وأهدافها قد تطور عبر تطور النظم السياسية والاقتصادية،[2] فالضريبة هي" مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبرًا وبصفة نهائية دون مقابل، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع".[3]

2-1-1- أنواع الضرائب: تنقسم الضرائب إلى عدة أنواع تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها:

- **مباشرة وغير مباشرة:** من حيث تحمل عبء الضريبة؛
- **ضريبة على الرؤوس (الأفراد) وأخرى على الأموال:** من حيث المادة الخاضعة لها؛
- **ضريبة واحدة وأخرى متعددة:** من حيث تحديد وعاء الضريبة؛
- **ضريبة نسبية وأخرى تصاعدية:** من حيث السعر.[4]

2-1-2 القواعد الأساسية للضريبة:

لقد وضع أدم سميث أربع قواعد تعد دستورا للضرائب الحديثة هي:

قاعدة العدالة: ويقصد بالعدالة أن يوزع العبء المالي العام على أفراد المجتمع، كل حسب قدرته؛

---

[1] عادل فليح العلي: مالية الدولة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، الأردن، 2012، ص 207.

[2] أ. د. محمد طاقة، د. هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[3] نفس المرجع السابق، ص89.

[4] د. حياة بن اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص16.

قاعدة اليقين: يقصد بها أن تكون الضريبة معلومة وواضحة للممول بشكل يقيني لا غموض فيه ولا إبهام فيجب مثلا تحديد وقت الجباية وشكلها، ومقدارها والإعلام بدفعها؛

قاعدة الملائمة: تعني هذه القاعدة جباية الضريبة في الوقت المناسب وبأفضل أسلوب ممكن يتقبله المكلف ويحقق أقل الإزعاج له، فيكون التكليف سهلا عليه، ومن أمثلة الملائمة هي تحصيل الضرائب المتعلقة بالأرض بعد جني المحصول والضريبة على الأرباح بعد تحققها؛

قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية: يجب أن تراعي الدولة في تحصيل إيراداتها الضريبية ضرورة الاقتصاد في نفقات التحصيل، ذلك أنه كلما قلت نفقات التحصيل من رواتب الموظفين والمصاريف الإدارية والمكتبية كلما كان إيراد الضريبة كبيرا ومحققا لفاعليتها كمورد عام تعتمد عليه الدولة.[1]

2-2- الإيرادات من الرسوم:

يعتبر الرسم مصدرا آخر من مصادر الإيرادات العامة في الدولة، ويعد من الإيرادات الدورية والمنتظمة التي تدخل خزانة الدولة وتساهم في تمويل نفقاتها العامة، كما يعمل على تنظيم الخدمة والحد من الاستغلال. ويعّرف الرسم بأنه "مبلغ من المال تجنيه الدولة، أو أحد الأشخاص العامة الأخرى، جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص عاد عليهم من هذه الخدمة"، ويتضح من التعريف السابق أن للرسم عناصر محددة:

2-1 الصفة النقدية للرسم: يُجمع غالبية الفقه المالي على أن الرسم يدفع نقدا واشتراط الصورة النقدية للرسم جاء ليتلاءم مع التطور الحديث لمالية الدولة، من حيث اتخاذ إيراداتها ونفقاتها الصورة النقدية وعليه أصبح من غير المقبول اتخاذ الرسم الصورة العينية أو استغلال أفراد لفترة معينة لمصلحة الإدارة مقابل الحصول على الخدمة بدلا من دفع الرسم نقدا، ومع ذلك يرى بعضهم جواز أداء الرسم عينيا وهو أمر إن جاء حدوثه في ظرف طارئ فلا يصح حدوثه في الظروف الاعتيادية؛

2-2 الصفة الجبرية للرسم: يتضمن الرسم عنصر الإجبار حيث يلتزم الأفراد بدفعه عند طلب الخدمة ويأتي عنصر الإجبار من منطلق استقلال الدولة والهيئات العامة الأخرى في وضع نظامه القانوني، من حيث تحديد مقداره وطرق تحصيله، ومع ذلك فقد أثار عنصر الإجبار الجدل بين كتَّاب المالية العامة حيث يفرق البعض في هذا المجال بين الإكراه القانوني والإكراه المعنوي، ويقصد بالأول حالة ما إذا كان الفرد مجبرا على طلب الخدمة ولا خيار له في طلبها من عدمه كما هو الحال في الرسوم القضائية والرسوم الشرطة بأنواعها، وكذلك الحال في رسوم الخدمة التعليمية الإلزامية، حيث لا خيار للفرد في طلبها أو عدم طلبها فهو مجبر على تسجيل أولاده في مرحلة التعليم الابتدائي وإلا وقع تحت طائلة القانون. أما الإكراه المعنوي فهو حالة ما إذا كان طلب الخدمة متروكا إلى رغبة الأفراد دون إجبار من القانون على طلب تلك الخدمة وعليه إن الفرد حر في طلب الخدمة من عدمه، فإذا طلبها عليه أن يدفع رسمها المقرر والعكس

[1] د. برحماني محفوظ: المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص ص79-81.

صحيح، وقد دفع ذلك إلى تقسيم الرسوم من حيث عنصر الجبر إلى رسوم إجبارية، وهي تلك التي تستند إلى إجبار المشرع للأفراد على الحصول على الخدمة المفروض عليها الرسم، والرسوم الاختيارية وهي تلك الرسوم التي لا يجبَر الأفراد فيها للحصول على الخدمة المفروض عليها الرسم؛

2-3الرسم مقابل خدمة خاصة: ويعتبر عنصر المقابل من العناصر الأساسية في تحديد طبيعة الرسم حيث يتحقق الرسم بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة، ومن ثم تعد تلك الخدمة مقابلا للرسم الذي هو ثمنها، ويشترط في تلك الخدمة أن تكون من الخدمات العامة أي ترمي إلى تحقيق مصلحة عامة كالمحاكم، الشرطة، التعليم والصحة.[1]

3- الإيرادات الطارئة

3-1-الإيرادات من القروض العامة

3-1-1-تعريف القرض العام: "هو دين مستحق على الدولة، يصدر بموجب قانون تتعهد به بسداد أصل القرض وفوائده بشروط محددة متفق عليها."

3-1-2-أنواع القروض العامة: يمكن تقسيم القروض إلى عدة أنواع:

3-1-2-1 من ناحية المصدر: وهنا يمكن التفرقة بين نوعين من القروض وهما:

- **القرض الخارجي:** وهو الذي تحصل عليه الدولة من حكومة أجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج، بالإضافة إلى القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ...؛
- **القرض الداخلي:** وهو القرض الذي تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين في إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب.

3-1-2-2 من ناحية حرية المكتتب في المساهمة في القرض: تنقسم القروض تبعا لهذا المعيار الى قروض اختيارية وقروض إجبارية:

- **القروض الاختيارية:** الأصل أن تكون اختيارية، فأساس القرض تعاقدي ولكنه يستلزم صدور قانون لإجازته، وتترك الدولة الأفراد والهيئات أحرار في قبول الشروط التي تعرضها، فلهم حق قبولها أو الإعراض عنها دون مباشرة أي نوع من أنواع الإكراه؛
- **القروض الإجبارية:** تلجأ الدولة إلى الضغط و الإكراه.

3-1-2-3 من ناحية مدة القروض: تنقسم القروض من حيث مدتها إلى قروض مستديمة وقروض قابلة للاستهلاك:

- **القروض المستديمة:** وهي التي تعقدها الدولة دون تحديد الوقت المناسب لسدادها؛

[1] أ. د عادل العلي: المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص104، 105-108.

- ❖ **القروض القابلة للاستهلاك:** ويقصد بها القروض المؤقتة، أي التي تحدد الدولة مقدما أجلا للوفاء بها والقروض المؤقتة تؤدي إلى تخلص الدولة من أعباء قروضها العامة في الحدود الزمنية المعقولة وهو ما يزيد من مقدرتها على الاقتراض في المستقبل. و تنقسم إلى:
- **قروض قصيرة الأجل:** وهي التي تصدرها الدولة لمقابلة احتياجاتها المالية المؤقتة خلال السنة المالية وتتراوح مدة القروض من ثلاثة أشهر إلى سنتين؛
- **قروض متوسطة الأجل:** وهي القروض التي تزيد مدتها عن سنتين وتقل عن العشرين سنة؛
- **قروض طويلة الأجل:** وهي تلك القروض التي تبلغ مدتها عشرين سنة فأكثر.[1]

3-2-الإيرادات من الإصدار النقدي الجديد

تجد الدولة نفسها أحيانا لا تستطيع زيادة فرض الضرائب أو عقد قروض جديدة، فتضطر لإتباع وسيلة أخرى عند الضرورة لسد العجز الحاصل في الموازنة، وهذه الوسيلة هي ما تسمى بالإصدار النقدي الجديد أي قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد القومي، خلال نفس الفترة وعلى افتراض ثبات سرعة النقود.

ولهذه الطريقة آثارها الضارة على الاقتصاد القومي، فإن طرح كميات إضافية من النقود في التداول دون أن ترافقه زيادة إضافية في الإنتاج، خاصة عندما يكون الجهاز الإنتاجي في حالة التشغيل الكامل، ... يؤدي إلى زيادة الطلب نتيجة لزيادة القوة الشرائية التي ولّدتها كمية النقود الجديدة، و نتيجة لزيادة الطلب هذه ترتفع الأسعار بشكل أكبر من كمية النقود نفسها فتحدث حالات من التضخم النقدي.[2]

المطلب الثاني: النفقات العامة

سنتناول في هذا المطلب النفقات العامة من حيث تعريفها، تقسيماتها، قواعدها و الآثار الاقتصادية الناجمة عنها.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

لقد تعددت التعاريف التي تناولت النفقات العامة، وتطور مفهومها مع تطور الفكر الاقتصادي، وتعرف النفقات العامة كما يلي:

تعريف01: يعرفها الفكر المالي الحديث بأنها: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام، بقصد تحقيق النفع العام."[3]

تعريف02:"هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة."[1]

[1] د. حياة بن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص26، 25.

[2] د. محمد طاقة، أ. د. هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص161.

[3] د. غمان زوبير: مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 2016-2017، ص28.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن النفقات العامة: هي مبلغ نقدي تنفقه الدولة من أجل تحقيق النفع العام.

الفرع الثاني: التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة

يقصد بالتقسيم الاقتصادي، ذلك التقسيم الذي يحقق زيادة في الناتج القومي الإجمالي، وإن كان هناك جزء من هذه النفقات لا تحقق زيادة في الناتج، ولكنها تحقق نفس الأهداف، وتتمثل هذه التقسيمات في:

1-النفقات الحقيقية: والتي تتحقق كمقابل لحصول الدولة على السلع والخدمات، والتي من خلالها تقوم الدولة بنشاطاتها المتصلة بأداء دورها في المجتمع والاقتصاد، وتتمثل في الإنفاق على دفع الأجور والرواتب مقابل خدمات العمل، دفع أثمان مستلزمات الإنتاج، أثمان متطلبات إقامة الاستثمارات، نفقات البنية التحتية، نفقات الدفاع والأمن، القضاء، نفقات الصحة، التعليم وغيرها؛[2]

إذن يمكن القول أن النفقات الحقيقية تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي، ويظهر الأثر المباشر للنفقات الحقيقية من خلال استخدام الدولة ما لديها من موارد نقدية في الإنفاق على المرافق العامة، والتي يحصل من خلالها القائمين على المرافق على مقابل يحقق لهم زيادة في قوتهم الشرائية، ويقومون بإنفاق هذا المقابل في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، فتستلمها الوحدات الإنتاجية للدولة بعد ذلك، وتحقق زيادة في الناتج القومي الإجمالي، أي الدخل القومي في صورته الإنتاجية، والذي يقابل الدخل القومي في صورته النقدية؛[3]

2- النفقات التحويلية: هي تلك النفقات التي لا تؤدي لزيادة مباشرة في الدخل القومي الإجمالي، بل تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل من قطاع إلى قطاع آخر، أو من فئة لأخرى، وهذه النفقات لا يقابلها حصول الدولة على السلع والخدمات، كالإعانات التي تمنح للأفراد، إعانات البطالة، المعاشات، الإعانات الاقتصادية كإعانات الإنتاج والتصدير.[4]

الفرع الثالث: قواعد النفقات العامة

تفترض سلامة مالية الدولة التزام الوحدات التي تتكون منها المالية العامة احترام بعض المبادئ والضوابط عند قيام إدارتها بتنفيذ الإنفاق، من أجل تحقيق عملية الإنفاق شرعيتها الدستورية، وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:

1- قاعدة المنفعة العامة: يقصد بها تحقيق أكبر منفعة ممكنة للمجتمع، وقاعدة المنفعة أمر بديهي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد المترتبة عليها، وبذلك فإن قيام الدولة بالنفقة في ميدان معين دون

[1] بن نوارة بومدين: النفقات العامة على التعليم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص10.

[2] د. حليف حسن خلف: المالية العامة، الطبعة الأولى، دار جدار للنشر، عمان، 2008، ص128.

[3] د. أحمد عبد السميع علام: المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، 2012، ص ص27، 28.

[4] نفس المرجع السابق، ص 28.

الحصول على منفعة تعود على الأفراد، معناه أن هذه النفقة لا مبرر لها، كما يجب أن لا يتم تخصيص النفقة العامة لمصالح ذاتية لبعض الأفراد، أو بعض الشرائح في المجتمع على حساب أخرى؛[1]

2-قاعدة الاقتصاد والتدبير: تتضمن هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر له، وإن هذه القاعدة ضرورية لتحقيق قاعدة المنفعة القصوى فتحقيق أقصى منفعة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة أي تحقيق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة؛[2]

3-قاعدة الترخيص: وتعني عدم جواز الصرف إلى بحصول الإذن من الجهة المختصة، سواء كانت السلطات التشريعية، كما هو الحال في عموم الموازنات العامة، أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف.[3]

الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

إن الهدف من التعرف على الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، هو معرفة النتائج المترتبة على تغير حجم الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، وبالتالي تمكننا من اختيار السياسة المالية المناسبة لعلاج المشاكل الاقتصادية أو تحقيق أهداف معينة.

1- تأثير الإنفاق العام على الإنتاج القومي: الإنتاج القومي هو مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة معينة، والنفقات العامة هي استخدام لجزء من الموارد الاقتصادية للحصول على السلع والخدمات، وبالتالي هذا الاستخدام سيؤثر حتما في الناتج القومي، ويجب أن نفرق بين الإنفاق العام على المرافق الأصلية، كالنفقات الموجهة نحو مرافق الأمن، الدفاع والقضاء، وبين الإنفاق على المرافق الإضافية كالمواصلات، المرافق الصحية وغيرها، فالإنفاق على المرافق الأصلية يعد لازما للإنتاج، لأنه يهيئ الطرق التي بدونها يصعب القيام بالإنتاج، فاختلال الأمن سيؤدي حتما إلى عزوف الأفراد عن الإنتاج لعدم اطمئنانهم على أموالهم، أما الإنفاق على المرافق الإضافية فيتضح من الآتي:

- ❖ يؤثر الإنفاق العام في الإنتاج من خلال تأثيره على مقدرة الأفراد على العمل، فالنفقات الصحية والتعليمية نوع من الاستثمار الاجتماعي أو الاستثمار في الموارد البشرية، وبالتالي تؤثر هذه النفقات في زيادة قدرة الآخر (الآخرين) على العمل، حيث ثبت علميا أن تعاظم صحة الأفراد يرتبط طرديا مع قدرتهم على العمل كذلك الحال بالنسبة للنفقات العلمية*؛
- ❖ تؤدي النفقات إلى التأثير في الإنتاج، فإذا أرادت الدولة توجيه الإنتاج باتجاه سلع معينة دون غيرها يمكنها ذلك من خلال توجيه الإعانات إلى تلك السلع أو خفض الضرائب عليها ومنحها امتيازات، أو العكس إذا أرادت خفض حجم الإنتاج من تلك السلع؛

[1] د. دغمان زوبير، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] د. محمد خصاونة: المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص53.

[3] أ. د. عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

* حسب معنى الفقرة فإن المصطلح الذي نجده أنسب هو التعليمية.

2- تأثير الإنفاق العام على الادخار: يرتبط الادخار طرديا مع مستوى الدخل، فكلما ارتفع الدخل زاد معه إقبال الأفراد على الادخار بصفة عامة، وبالتالي فإن الإنفاق العام الذي عادة ما يكون على شكل خدمات عامة ضرورية، كالصحة والتعليم، أو عبارة عن إعانات لدعم أسعار السلع الغذائية، سيؤدي حتما إلى رفع دخول الأفراد والمجتمع، وبالتالي زيادة الادخار؛[1]

3-تأثير الإنفاق العام على الاستهلاك القومي: يمكن القول أن الآثار التي تتركها النفقات العامة على الاستهلاك القومي تتمثل في صورتين:

الصورة الأولى: تتمثل في شراء الدولة لبعض السلع والخدمات الاستهلاكية مباشرة؛

الصورة الثانية: تتمثل في قيام الدولة في توزيع الدخول، التي يخصص جزء منها للاستهلاك.

فبالنسبة للصورة الأولى التي تشكل فيها النفقات العامة طلبا مباشرا على أموال الاستهلاك، فيلاحظ بصفة عامة وجود الأنماط التالية:

❖ قيام الدولة بشراء أنواع معينة من السلع الاستهلاكية، لتقوم بعد ذلك بتوزيعها على بعض شرائح المجتمع، ومثال ذلك ما تشتريه من ملابس وتجهيزات ومواد غذائية وطبية لمنتسبي الجيش مثلا، فيلاحظ هنا أن قيام الدولة بهذا الشراء هو نوع من تحويل الاستهلاك، أي إحلال الدولة محل الأفراد في القيام بعملية الشراء، وهذه العملية لا يترتب عليها تغير في حجم الاستهلاك القومي، ولا تؤدي إلى تغير في حجم الإنتاج لكن الذي يترتب عنها هو تعديل في هيكل الاستهلاك والإنتاج بتشجيع سلع نمطية؛

❖ قيام الدولة بشراء سلع نمطية وتوزيعها على بعض شرائح المجتمع مجانا، مثل الفئات الفقيرة، وكذلك تقديم بعض الخدمات المجانية مثل التعليم والصحة، وبالتالي سيزداد دخلهم الحقيقي وتزداد معه قدرتهم الاستهلاكية؛

❖ قيام الدولة تحت ظرف استثنائي كالكوارث الطبيعية أو توقع أزمة بشراء سلع تموينية، إما لزيادة المخزون منها أو لتوزيعها على الأفراد مجانا، ففي كلتا الحالتين يترتب على هذا الإنفاق زيادة في حجم الاستهلاك الكلي.

أما بالنسبة للصورة الثانية والمتمثلة في قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص للاستهلاك، يمكن ملاحظة الأنماط التالية:

❖ قيام الدولة بمنح العاملين لديها أجور مقابل حصولها على الخدمات، حيث يقوم هؤلاء العاملين بتخصيص الجزء الأكبر من هذه الأجور للاستهلاك (غالبا)، نظرا لأن هذه الأجور تشكل لهم عادة الجزء المهم من مواردهم؛

❖ قيام الحكومة بمنح إعانات اجتماعية لبعض الفئات، كإعانات البطالة، العجز والمرض، حيث أن هذه الإعانات تخصص بطبيعتها للاستهلاك.

[1] د. محمود حسين الوادي، د. زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 150.

4-تأثير الإنفاق العام على الأسعار: إن أسعار البضائع المختلفة في السوق لا تتحدد بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تتحدد كذلك نتيجة تدخل الدولة، فقد يطالب المنتجون بتدخل الدولة للحصول على إعانات لزيادة إنتاجهم وخفض التكلفة، أو لمواجهة المنافسة الأجنبية، كما قد يطالب المستهلكون بتدخل الدولة لخفض أسعار السلع الأساسية، وقد تتدخل الدولة تلقائيا من أجل تحقيق الاستقرار العام في الأسعار وحماية المستهلكين وتحطيم الاحتكار، و يكون تدخل الدولة أحيانا بتأثيرها على العوامل المحددة للأسعار كالعرض والطلب، وإذا أخذنا أسعار السلع الزراعية كمثال، فإننا نجد أن الدولة تتدخل كمشتري في السوق في حالة وجود فائض في المحصول، وذلك للحد من انخفاض الأسعار، ولتوجيه الزيادة في الإنتاج نحو الأسواق العالمية عندما يكون السوق الداخلي مشبع، وتقوم الدولة بإعطاء إعانات للمصدرين لتمكينهم من المنافسة في الخارج، أما في فترات انخفاض المحصول، فتتدخل الدولة كبائع في السوق بأسعار منخفضة كما تعمل على زيادة الاستيراد من الخارج لكي توفر السلع الضرورية بأسعار مناسبة.[1]

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص ص307-309.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل، تعرفنا على الموازنة العامة للدولة، والتي هي عبارة عن خطة مالية للدولة تقدر فيها النفقات والإيرادات العامة للسنة المالية المقبلة، كما تناولنا أيضا خصائص الموازنة العامة والتي منها أنها تقدير مفصل للنفقات والإيرادات العامة وتكون لفترة محددة وتصدر بترخيص من السلطة التشريعية، كما تناولنا أهمية الموازنة العامة على الأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وتطرقنا إلى أنواع الموازنة العامة للدولة والتي منها الموازنات الملحقة والموازنات الغير العادية، بالإضافة إلى الموازنات العادية، كما استعرضنا مبادئ الموازنة العامة، وتطرقنا أيضا إلى المراحل التي تمر بها عملية إعداد الموازنة العامة بدء من مرحلة التحضير وانتهاءًا بمرحلة الرقابة. وبالنظر لكون الموازنة العامة تتكون من شقين هما الإيرادات والنفقات، فقد خصصنا حيزا واسعا لهما من خلال تعريفهما والتطرق لبعض الجوانب المرتبطة بهما، حيث استعرضنا مصادر الإيرادات العامة، والتي من بينها الإيرادات من أملاك الدولة والضرائب، كما استعرضنا التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة وقواعد وآثار هذه النفقات.

الفصل الثالث:

دور الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

تمهيد:

تزخر الجزائر بالعديد من الموارد الطبيعية الهامة والتي تعتبر بمثابة السلع الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري، وتتمثل هذه السلع خاصة في النفط، الغاز، المعادن والمنتجات الزراعية. ولعل أهم سلعة أو مورد من هذه الموارد هو النفط، والذي يعتبر بمثابة الشريان أو عصب الاقتصاد الجزائري، حيث تسهم الإيرادات المتأتية من تصديره في أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومنها الميزانية العامة.

ومن خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين، سوف نتطرق إلى القطاع النفطي في الجزائر في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فسوف نبين دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

المبحث الأول: القطاع النفطي في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنتطرق لتاريخ الصناعة النفطية في الجزائر، بالإضافة إلى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تاريخ الصناعة النفطية في الجزائر

عرفت الصناعة النفطية في الجزائر عدة تطورات منذ اكتشاف النفط إلى يومنا هذا، فالنفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم، ولقد تمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين، الرومان والأتراك، ويسعى هذا المطلب إلى التعرف على أهم التطورات التي عرفتها الصناعة النفطية الجزائرية، ابتداء من فترة الاكتشافات النفطية وصولا لفترة التأميم التي شهدها هذا القطاع وفق ما يلي:

الفرع الأول: الصناعة النفطية في الجزائر ما قبل التأميم

1-استكشاف النفط في الجزائر: إن اكتشاف النفط في الجزائر ليس حديث النشأة وإنما يعود إلى 1200 قبل الميلاد في عهد الفينيقيين، و ترجع أولى بدايات البحث والتنقيب عن المحروقات في الجزائر إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن 20، ففي سنة 1895 كانت أول محاولات التنقيب عن البترول في حقل عين الزفت والذي أنتج إلى غاية 1925 حوالي 50ألف طن، ثم تمت عمليات التنقيب في تليوانت جنوب غرب غليزان في 1913 ميلادي، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وعين فكرون وسيدي عيش، حيث ساعدت هذه المحاولات على الكشف عن آبار قليلة العمق أكدت إمكانية وجود المحروقات، لكن أول اكتشاف تجاري كان سنة1948 في واد قيتيرني على بعد 51كلم جنوب العاصمة قرب سور الغزلان، ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح سنة 1952، وحقول البترول في حاسي مسعود في جوان1956.[1]

2-اتفاقيات إيفيان 1962:إن أهم المسائل النفطية التي تضمنتها هذه الاتفاقية هي:

- ❖ إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي؛
- ❖ استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض؛
- ❖ الاعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتجات البترولية؛
- ❖ إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.[2]

3-تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك: بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية(الفرنسية خاصة)

[1] ميلود بورحلة: الصناعة النفطية وأسواق النفط قنوات التأثير والآفاق المستقبلية-دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر1973-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص ص 172،173.

[2] بن عوالي خالدية: استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، 2015-2016، ص88.

لمجمل الأنشطة البترولية، قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك SONATRACH بتاريخ 1963/12/31 وذلك بموجب المرسوم 491/63 والصادر في 1964/01/10، والذي حدد الأهداف التالية لإنشائها:

- ❖ القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية ؛
- ❖ شراء وبيع المحروقات؛
- ❖ الحصول على التراخيص البترولية، وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشاريع المتعلقة بالبترول؛
- ❖ تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة.

وقد حدد المرسوم رأس مال الشركة، ب 40 مليون دج مقسمة على 400 سهم تنحصر ملكيتها على الدولة والمؤسسات العمومية.

وكانت مهمتها الأساسية في سنة1964هي:

- ❖ قامت سوناطراك (لتأكيد نشأتها) بتشييد أول خط أنبوب نفطي في الجزائر OZI ويبلغ طوله 805 كلم، يربط ما بين حوض الحمراء وأرزيو؛
- ❖ قررت الشركة الشروع أيضا في مغامرة كبيرة في مجال الغاز، بتشغيل أول مركب لتمييع الغاز الطبيعي المسمى(GLAZ(CAMEL الشركة الجزائرية لتمييع غاز الميثان، والذي تقدر معالجته ب1.8مليار متر مكعب من الغاز/سنويا.[1]

<u>الفرع الثاني: الصناعة النفطية في الجزائر ما بعد التأميم</u>

التأميم هو "ذلك الإجراء الذي تتخذه الدولة، و تنقل بمقتضاه ملكية مشروع أو مجموعة من المشاريع الاقتصادية المملوكة للأفراد أو الهيئات الخاصة بما له من حقوق و ما عليه من التزامات إلى الدولة"[2].

فبعد الاستقلال اختارت الجزائر النهج الاشتراكي، فقد كان العامل الإيديولوجي مساعدا لقرار التأميم على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة. ولقد نص مؤتمر طرابلس 1962على وجوب تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات، وبالرغم من ذلك فإن اتفاقيات إيفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية، تُلزم بها الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى ومصالح الجزائر. ولقد باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم

[1] ميلود بور حلة، مرجع سبق ذكره، ص ص175،176.

[2] نفس المرجع السابق، ص 177.

تتوصل معها إلى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة.

فكان تاريخ 24 فيفري1971هو موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سوناطراك[1]. بحيث أممت الجزائر 51%من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، حيث سمح القرار بمراقبة 56%من مجمل الإنتاج النفطي والتأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي ووسائل نقله، أي كل الأنابيب المتواجدة على التراب الجزائري.

هذا القرار جعل سوناطراك هي الفاعلة في صناعة النفط و المسيطرة على جميع مراحل الصناعة النفطية حيث بعد شهرين من إعلان القرار، أُصدر المرسوم التشريعي رقم 22/71 الصادر في 12أفريل1971م الذي وضع حدا لمبدأ الامتيازات التي تمتعت بها الشركات الأجنبية التي كانت هي المالك الوحيد للثروات النفطية[2].

المطلب الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري:

يلعب النفط دورا هاما في الاقتصاد الجزائري، من خلال الارتباط الطردي لمختلف المؤشرات الاقتصادية بإيرادات النفط، والمحروقات بصفة عامة. فإذا أخذنا الفترة 2010-2013، يُلاحظ أن أسعار النفط تميزت بمستويات مرتفعة. فخلال هذه الفترة ارتفع متوسط سعر النفط الجزائري من 80.35 دولار/برميل إلى 109.38 دولار/برميل، مع تسجيل الذروة سنة 2011 حيث بلغ متوسط السعر 112.92 دولا/برميل.

الشكل رقم3-1: تطور أسعار النفط الجزائري الفورية (صحاري بلند) دولار/برميل

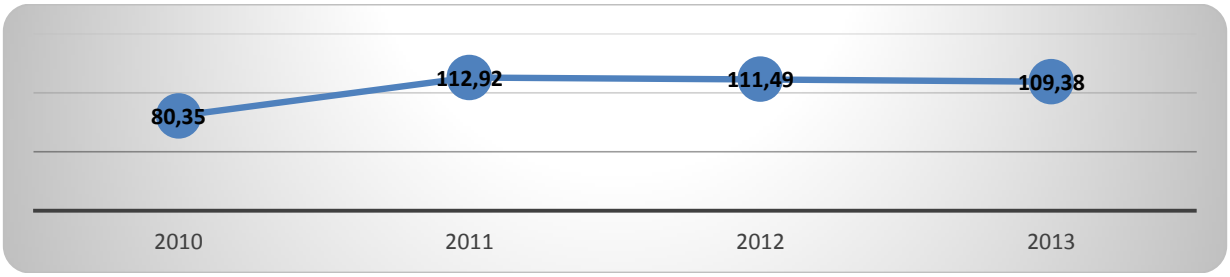

Source : Préparé par les auteurs à partir de:
- donnée de 2010:OPEC: Annual Statistical Bulletin. Vienna, Austria,2010/2011. Retrieved from http://www.opec.org
- données de 2011 à 2013 :OPEC: Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2014.Retrieved from http://www.opec.org

ونتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2010-2013، شهدت مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية تطورات إيجابية، فلقد ارتفعت قيمة إيرادات الصادرات من المحروقات من 56.121 مليار دولار سنة2010 إلى 63.816 مليار دولار سنة 2013، وسجلت أكبر قيمة لها سنة 2011 بـ 71.661 مليار دولار.

[1] عيسى مقليد: قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر،2007-2008، ص ص30،31.

[2] ميلود بورحلة، مرجع سبق ذكره، ص178.

وبالرغم من ارتفاع قيمة الواردات من البضائع خلال الفترة 2010–2013 من 38.885 مليار دولار إلى 54.987 مليار دولار، إلا أن الميزان التجاري للبضائع لم يسجل أي عجز خلال نفس الفترة رغم انخفاضه من 18.205 مليار دولار إلى 9.880 مليار دولار، في ظل ارتفاع طفيف للصادرات من البضائع خارج المحروقات من 0.969 مليار دولار إلى 1.051 مليار دولار. كذلك لم يسجل الحساب الجاري الخارجي رصيدا سلبيا رغم انخفاضه من 12.149 مليار دولار سنة 2010 إلى حوالي 1.153 مليار دولار سنة 2013. وبالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات فهو بدوره لم يسجل أي عجز خلال الفترة 2010–2013 بالرغم من تدهور رصيده من 15.326 مليار دولار إلى0.133 مليار دولار، مع بلوغه الذروة خلال هذه الفترة بـ 20.141 مليار دولار. كما أثر ارتفاع أسعار النفط على إيرادات جباية المحروقات التي ارتفعت من 2905.0 مليار دج سنة 2010 إلى3678.1 مليار دج سنة 2013، مع تسجيل أكبر قيمة سنة2012 بـ 4184.3 مليار دج. وأثر ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2010–2013 إيجابيا كذلك على موارد صندوق ضبط الإيرادات الذي ارتفع رصيده من4842837 مليون دج إلى 5563511 مليون دج، وعلى احتياطات الصرف التي ارتفعت من162.22 مليار دولار إلى 194.012 مليار دولار.

الجدول رقم3–1: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010–2013 (الوحدة: مليار دولار إلا إذا ذُكر خلاف ذلك)

السنة	الصادرات (f.o.b)			الواردات من البضائع (f.o.b)	الميزان التجاري	الحساب الجاري الخارجي	رصيد ميزان المدفوعات	إيرادات جباية المحروقات (مليار دج)	رصيد صندوق ضبط الإيرادات (مليون دج)	تطور إحتياطيات الصرف (خارج الذهب)
	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات (من البضائع)	مجموع الصادرات (من البضائع)							
2010	56.121	0.969	57.090	38.885	18.205	12.149	15.326	2905.0	4842837	162.22
2011	71.661	1.227	72.888	46.927	25.961	17.766	20.141	3979.7	5381702	182.22
2012	70.583	1.153	71.736	51.569	20.167	12.418	12.057	4184.3	5633751	190.661
2013	63.816	1.051	64.867	54.987	9.880	1.153	0.133	3678.1	5563511	194.012

المصدر:

– معطيات 2010–2012: بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص ص 219، 228.

– معطيات 2013: بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر،2017.https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf

بالنسبة لمعطيات احتياطات الصرف:

– معطيات 2010–2011: الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية 1962–2011، الفصل 13: النقود والقروض.

– معطيات 2012–2013: Rapport 2013: évolution économique et monétaire en Algérie, P.48

بالنسبة لمعطيات رصيد صندوق ضبط الإيرادات: Direction Général de la Prévision et des Politiques :http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/frr_2018.pdf

إلّا أنه منذ سنة 2014 شهدت السوق النفطية العالمية أزمة تمثلت في انهيار أسعار النفط. فمنذ شهر سبتمبر من سنة 2014 انخفض متوسط سعر النفط الجزائري إلى أقل من 100 دولا/برميل، حيث بلغ 97.10 دولار/برميل. واستمر الانخفاض ليبلغ متوسط سعر شهر ديسمبر من نفس السنة 62.93 دولار/برميل. كما شهد انخفاضا أكبر خلال السنتين المواليتين إلى 52.79 دولار/برميل و44.28 دولار/برميل. وخلال سنتي 2017 و2018 شهد متوسط سعر النفط الجزائري ارتفاعا إلى 54.12 دولار/برميل و71.44 دولار/برميل على التوالي.

الشكل رقم 3-2: تطور أسعار النفط الجزائري (صحاري بلند) دولار/برميل

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى:

- معطيات جانفي- ديسمبر 2014:

OPEC: OPEC bulletin, Vol XLVI, No 1, January/February 2015, P. 61. Retrieved from https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OB01_022015.pdf

- معطيات 2015-2018:

OPEC: Annual Statistical Bulletin. Vienna, Austria, 2019, P. 90. Retrieved from http://www.opec.org

وجاء الانخفاض الكبير لأسعار النفط العالمية مدفوعاً بعاملي العرض والطلب:

فعلى جانب العرض، اكتسبت ثلاثة من العوامل أهمية خاصة:

- **الزيادات المفاجئة في إنتاج النفط داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)**: ويرجع أحد أسباب هذه الزيادات إلى تعافي إنتاج النفط بوتيرة أسرع من المتوقع في بعض البلدان أعضاء أوبك، بما فيها العراق، وكذلك ليبيا في بعض الأحيان، بعد انقطاعها وتراجعها في وقت سابق؛
- **زيادة الإنتاج خارج منظمة أوبك**: برغم اتساق هذه الزيادات إلى حد كبير مع التوقعات في النصف الثاني من 2014، فقد فاقت التوقعات في 2013 ومطلع 2014. وبوجه عام، ارتفع الإنتاج خارج أوبك بنحو 1.3 مليون برميل يوميا في 2013 وبما يزيد على 2.0 مليون برميل يوميا في 2014. وترجع معظم الزيادات في العرض إلى تزايد الإنتاج في أمريكا الشمالية، يتصدره إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة؛

❖ **تحول غير متوقع في دالة العرض داخل أوبك:** قررت البلدان أعضاء أوبك في نوفمبر 2014 ألّا تخفض الإنتاج استجابة لبدء توافر عرض موجب من التدفقات الصافية (الفرق بين الإنتاج العالمي والاستهلاك العالمي). وبدلا من ذلك، قررت الحفاظ على المستوى المستهدف من إنتاجها الجماعي وهو 30 مليون برميل يوميا، برغم تزايد مخزون النفط (المقترن بالعرض الموجب من التدفقات الصافية).[1]

وعلى جانب الطلب، شهد نمو استهلاك النفط على مستوى العالم خلال سنة 2014 تباطؤا كثيرا إلى نحو 0.7 مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها 0.7% من عام 2013)، أي حوالي نصف النمو الذي تحقق في 2012–2013. ويرجع هذا التباطؤ في الأساس إلى تراجع الاستهلاك من جديد في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بصفة رئيسية في أوربا والمحيط الهادئ) بعد زيادة الاستهلاك بصورة غير عادية في 2013 (أخذ الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتراجع بوجه عام منذ 2005). وفي الأسواق الصاعدة ظل نمو استهلاك النفط فيها منخفضا فبلغ نحو 1.1 مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها 2.5% عن العام السابق) لكنه وفر صافي نمو الاستهلاك بأكمله.[2]

وانعكس انهيار أسعار النفط على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية. فلقد انخفضت قيمة الصادرات من المحروقات من حوالي 58.5 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 39 مليار دولار سنة 2018. وتحول الميزان التجاري للبضائع من رصيد موجب بحوالي 0.5 مليارات دولار إلى رصيد سالب بحوالي 7.5 مليار دولار مع تسجيل أكبر عجز بـ 20.127 مليار دولار سنة 2016. ويحدث هذا بالرغم من أن الفترة 2014–2018 شهدت ارتفاعا في قيمة صادرات البضائع خارج المحروقات من 1.667مليار دولار إلى 2.218مليار دولار وانخفاضا في قيمة الواردات من البضائع من حوالي 60 مليار دولار إلى 48.6مليار دولار. وتعمق عجز رصيد الحساب الخارجي خلال الفترة 2014–2018 من 9.277 مليار دولار إلى 16.74 مليار دولار، مع تسجيل أكبر عجز سنة2015 بـ27.289 مليار دولار. وانخفضت الإيرادات من جباية المحروقات من 3388.4 مليار دج سنة 2014 إلى 2755.2 مليار دج سنة 2018، وسجلت أكبر انخفاض سنة 2016 حيث بلغت 1781.1 مليار دج. وعرف رصيد صندوق ضبط الإيرادات تدهورا كبيرا حيث نفذ تماما سنة 2017، ثم انتعش من جديد سنة 2018 بعد ارتفاع أسعار النفط، كما تدهورت احتياطات الصرف من حوالي 179 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 80 مليار دولار سنة 2018.

[1] صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن: عوامل قصير الأجل وطويلة الأجل، واشنطن، أفريل 2015، ص 28. تم الاسترداد من https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-flagship-issues/external/arabic/pubs/ft/weo/2015/01/pdf/ texta.ashx
تاريخ الزيارة: (2020/06/14)

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الجدول رقم3-2: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2013-2018 (الوحدة: مليار دولار إلا إذا ذُكر خلاف ذلك)

السنة	الصادرات (f.o.b)			الواردات من البضائع (f.o.b)	الميزان التجاري	الحساب الجاري الخارجي	رصيد ميزان المدفوعات	إيرادات جباية المحروقات (مليار دج)	رصيد صندوق ضبط الإيرادات (مليون دج)	احتياطيات الصرف (خارج الذهب)
	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات (من البضائع)	مجموع الصادرات (من البضائع)							
2014	58.462	1.667	60.129	59.670	0.459	-9.277	-5.881	3388.4	4408159	178.938
2015	33.081	1.485	34.565	52.649	-18.083	-27.289	-27.537	2373.5	2073846	144.133
2016	27.918	1.393	29.311	49.437	-20.127	-26.217	-26.031	1781.1	784458	114.138
2017	33.2	1.367	34.569	48.98	-14.412	-22.06	-21.76	2177.0	0	97.33
2018	38.9	2.218	41.115	48.6	-7.458	-16.74	-15.82	2755.2	305500	79.88

المصدر:

معطيات 2014-2016: بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf

معطيات 2017-2018:

Banque d`Algérie :Tendances monétaires et financières au second semestre de 2018, Alger, 2019. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/tendancesmonetaires_2semestre2018.pdf

بالنسبة لمعطيات الرصيد الإجمالي لعمليات الخزينة العمومية:

معطيات 2013-2017: بنك الجزائر: التقرير السنوي2017: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2018. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf

معطيات 2018:

Banque d`Algérie :Tendances monétaires et financières au second semestre de 2018, op. cit.

بالنسبة للاحتياطيات الأجنبية:

معطيات 2014-2016: بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf

معطيات 2017-2018:

Banque d`Algérie :Tendances monétaires et financières au second semestre de 2018, op. cit.

بالنسبة لمعطيات رصيد صندوق ضبط الإيرادات:

Direction Général de la Prévision et des Politiques, op. cit.

المبحث الثاني: دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

سنتناول في هذا المبحث مراحل إعداد الموازنة العامة في الجزائر، بالإضافة إلى اتجاهاتها، ودور قطاع المحروقات في تمويل إيرادات الموازنة خلال الفترة 2010-2018.

المطلب الأول: مراحل إعداد الموازنة العامة في الجزائر

قبل التطرق إلى مراحل إعداد الموازنة العامة في الجزائر، لابأس أن نتطرق إلى تعريفها حسب التشريع الجزائري، فقد عرفت الموازنة العامة حسب القانون رقم 17/84 الصادر في 1984/07/17 المتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم في المادة السادس منه: "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها."[1]

وعرفها القانون رقم 21/90 في المادة الثالثة على أنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها."[2]

وتمر الموازنة العامة خلال إعدادها بالمراحل التالية:

1-مرحلة التحضير

تقوم السلطة التنفيذية بعملية تحضير الموازنة، وتتولى وزارة المالية هذه العملية باعتبارها مختصة ومؤهلة لذلك بالتنسيق مع الوزارات الأخرى، وتمر هذه العملية بالنقاط التالية:

- التنسيق بين كل العناصر المعنية بالموازنة، ووضع الخطوط العريضة للخطة المالية وآليات تجسيدها ميدانيا؛
- تكلف السلطة التنفيذية كل الوزارات بتحديد الاحتياجات التقديرية لكل قطاع؛
- يقوم كل وزير بالتنسيق مع مسؤولي قطاعه بتحديد الاحتياجات الازمة لقطاعه؛
- تقوم المديرية العامة للدراسات والتخطيط بوزارة المالية بجمع كل المعلومات حول الوزارات من أجل استعمالها لقياس المؤشرات الاقتصادية، واستنتاج الخطوط العريضة المساعدة في بناء مشروع الموازنة؛
- تقوم وزارة المالية بدراسة التقديرات الموجودة لديها، وبعد مطابقة هذه التقديرات مع سقف النفقات المحددة مسبقا، تقوم بإعداد المشروع الأولي لقانون المالية الذي يكون محل دراسة على طاولة مجلس الوزراء، حيث يكون وزير المالية مدافعا على مشروع الموازنة، فمن غير الممكن أن تلبى احتياجات كل الوزرات بشكل كامل، وبالتالي يمكن لوزير المالية أن يرفض كل الطلبات التي تخل

[1] د. أوكيل محمد أمين: محاضرات في قانون الميزانية العامة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم التعليم القاعدي جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014-2015، ص8.

[2] د. برحماني محفوظ: المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، 2015، ص115.

بالتوازنات المالية للدولة، وعند انتهاء المناقشات على مجلس الوزراء يمرر المشروع على البرلمان للمصادقة عليه.[1]

2- مرحلة المصادقة

بعد انتهاء الحكومة من إعداد مشروع قانون المالية، يمرر للبرلمان من أجل المصادقة عليه في أجل لا يتعدى 75 يوم من تاريخ إيداعه لدى البرلمان، وتمر هذه العملية بالمراحل التالية:

- ❖ يتم إحالة قانون المالية على طاولة المجلس الشعبي الوطني لمناقشته والمصادقة عليه؛
- ❖ يحال المشروع للجنة الشؤون المالية، والتي تقوم بدورها بدراسة المشروع من كل جوانبه توضح فيه الخطوط العريضة من أجل تسهيل عملية مناقشته من طرف البرلمان؛
- ❖ عندما يطلع أعضاء المجلس على تقرير لجنة المالية، يقومون بإعطاء آرائهم وانتقاداتهم بحضور وزير المالية باعتباره طرفا مدافعا على مشروع قانون المالية، وبحضور كل وزارات القطاعات المختلفة من أجل توضيح خطة كل قطاع، والإجابة على جميع التساؤلات التي قدمها النواب ومحاولة إقناعهم للمصادقة على المشروع، وبعد موافقة المجلس أي المصادقة يحال المشروع لمجلس الأمة، بحيث يمر على نفس الخطوات التي مر بها في المجلس الشعبي الوطني، وبعد المصادقة عليه من قبل أعضاء مجلس الأمة، يعرض المشروع على رئيس الجمهورية ليوقع عليه، ثم ينشر في الجريدة الرسمية.[2]

3- مرحلة التنفيذ

يقصد بهذه المرحلة إنتقال الموازنة العامة من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي الفعلي والملموس، ولقد أسندت هذه المهمة إلى فئتين هما:

3-1الآمرون بالصرف: وهم مدراء الهيئات العمومية، أي الأشخاص المكلفون بإدارة وتسيير هذه الهيئات أو المصالح العمومية، حيث أن صلاحيتهم المالية تابعة لصلاحيتهم الإدارية فتلحق بهم هذه الصفة(الآمر بالصرف)، لوجودهم على رأس هذه الهيئة؛

3-2المحاسبون العموميون

يعد محاسبا عموميا كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات الخاصة بأموال الدولة، مباشرة أو بواسطة محاسبين آخرين، سواءا تعلق الأمر بتحصيل الإيرادات أو دفع النفقات، كما يعتبر محاسبا عموميا كل من يكلف قانونا بمسك الحسابات الخاصة بالأموال العمومية وحراستها. الآمر بالصرف مطالب مباشرة بعد تنصيبه على رأس الهيئة بتقديم إعتماد لدى المحاسب العمومي للهيئة، عن طريق تقديم قرار أو مرسوم

[1] لحسن درودي: سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر3، 2013-2014، ص ص 167،168.

[2] نفس المرجع السابق، ص 168.

التعيين مرفق بنموذج توقيعه، حيث أن المحاسب العمومي لا يعترف إلاّ بالأوامر الموقعة من قبل الآمر بالصرف لصرف الاعتمادات المالية الموضوعة تحت تصرفه.[1]

4- مرحلة الرقابة

4-1الرقابة الإدارية: تتم عملية الرقابة عن طريق الأجهزة المختصة التابعة لوزارة المالية، والتي تقوم بالرقابة المالية على مستويين وهما:

- ❖ الرقابة المالية على كل الوزارات والهيئات العمومية والجماعات المحلية، وتتم من قبل المراقب والمحاسب العمومي؛
- ❖ الرقابة المالية على الأجهزة المالية نفسها بحيث تتم من قبل المفتشية العامة للمالية.

4-2رقابة مجلس المحاسبة: وهو أعلى مؤسسة للرقابة في مجال المالية العمومية، فهو يختص في مراقبة مختلف الحسابات التي يقدمها المحاسبون العموميون و الآمرون بالصرف ومراجعتها مراجعة دقيقة، ولقد أعطيت صلاحيات واسعة لهذا المجلس، حيث أصبح يتمتع باختصاصات واسعة شملت الاختصاص القضائي والاختصاص الإداري، تمكّنه من ممارسة وظيفته الرقابة على أكمل وجه، وذلك من خلال تتبع الحسابات التي تبين عمليات الإنفاق ومراقبتها مراقبة دقيقة تمكّن من معاقبة المتلاعبين بالأموال العمومية.

4-3الرقابة السياسية: تقوم السلطة التشريعية بها والممثلة في البرلمان بغرفتيه(المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)، فالهدف من هذه الرقابة هو التأكد من احترام التنفيذ الصحيح والسليم لميزانية الدولة، سواءا في عملية صرف النفقات العامة أو تحصيل الإيرادات، وبالتالي الرقابة على تنفيذ الخطة التي صادق عليها في بداية السنة المالية.[2]

المطلب الثاني: اتجاهات الموازنة العامة في الجزائر ودور قطاع المحروقات في تمويل الإيرادات خلال الفترة 2010-2018.

يتم إعداد الميزانية العامة سنويا في الجزائر بناء على توقعات الإيرادات من صادرات قطاع المحروقات وعلى رأسها النفط باعتباره محرك الاقتصاد الجزائري. ومن خلال تحليل معطيات الجدول رقم 3-3 أدناه، والذي يمثل تطور إيرادات ونفقات الميزانية العامة خلال الفترة 2010-2018، يُلاحظ أنه على طول فترة الدراسة كان مجموع النفقات يفوق مجموع الإيرادات، وبالتالي تسجيل عجز مزمن، حيث سُجل أكبر عجز في سنة 2012 بـ3254143 مليون دج. كما سجل الرصيد الإجمالي للخزينة (خارج صندوق ضبط الإيرادات) خلال نفس الفترة عجزاً مزمناً أيضا، وسجلت سنة 2015 أعلى عجز بـ 3172340 مليون دج. ومن خلال دراسة تطور إيرادات الميزانية العامة يُلاحظ أن الجباية البترولية تمثل حصة كبيرة من مجموع الإيرادات

[1] الجوزي فتيحة: الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص ص203، 204.

[2] لحسن درودي، مرجع سبق ذكره، ص ص170،171.

بنسبة متوسطة تقدر بـ 39,77% خلال الفترة 2010-2018. ولقد سجلت إيرادات الجباية البترولية تطورا ملحوظا حيث إنتقلت من 1501700 مليون دج سنة 2010 إلى 2349694 مليون دج سنة 2018، مع انخفاض النسبة التي تمثلها من حجم الإيرادات الكلية للميزانية العامة من 48,84% إلى 37,21%. وسجلت الجباية البترولية أعلى مستوياتها سنة 2010 حيث كانت تمثل48,84% من إجمالي إيرادات الميزانية العامة، بينما سجلت أدنى مستوى لها بنسبة 33,57% من إجمالي إيرادات الميزانية العامة سنة 2016. كما يُلاحظ ارتفاع قيمة الموارد العادية والمتكونة من الإيرادات الجبائية، الإيرادات العادية،الإيرادات النظامية، والهبات والوصايا والإيرادات الاستثنائية من 1572944مليون دج سنة 2010 إلى 3964265مليون دج سنة 2018. أما بالنسبة لمصاريف الميزانية فهي في ارتفاع مستمر، حيث انتقلت من 4466940 مليون دج سنة 2010 إلى 7726291مليون دج سنة 2018 باستثناء انخفاضين تم تسجيلهما سنتي 2013 و2016 حيث انخفض في الأولى إلى 6024131 من 7058173 مليون دج سنة 2012، أما في الثانية فانخفض إلى 7297494 مليون دج بعدما كان يبلغ 7656331 مليون دج سنة 2015. وسجلت نفقات التسيير خلال الفترة 2010-2018 ارتفاعا من 2659078 مليون دجإلى 4648286 مليون دج، كما سجلت نفقات التجهيز أيضا خلال نفس الفترة ارتفاعا من 1807862 مليون دج إلى 3078005 مليون دج، وتمثل نفقات التسيير الحصة الأكبر من مجمل نفقات الميزانية العامة على طول الفترة 2010-2018.

جدول رقم3-3: تطور إيرادات ونفقات الموازنة العامة خلال الفترة 2010-2018 (الوحدة مليون دج)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إيرادات الميزانية	3074644	3489810	3804030	3895315	3927748	4552542	5011581	6047885	6313959
الجباية البترولية	1501700	1529400	1519040	1615900	1577730	1722940	1682550	2126987	2349694
الموارد العادية	1572944	1960410	2284990	2279415	2350018	2829602	3329031	3920898	3964265
إيرادات جبائية	1297944	1527093	1908576	2031019	2091456	2354648	2482208	2630003	2648500
إيرادات عادية	64390	78910	77876	83700	75984	247481	177221	270830	176266
إيرادات نظامية، الهبات، الوصايا	83	20	61	21	122	61	33	35	45
إيرادات استثنائية	210527	354387	298477	164675	182456	227412	669569	1020030	1139454
مصاريف الميزانية	4466940	5853569	7058173	6024131	6995769	7656331	7297494	7282630	7899061
التسيير	2659078	3879206	4782634	4131536	4494327	4617009	4585564	4677182	4670279
التجهيز	1807862	1974363	2275539	1892595	2501442	3039322	2711930	2605448	3228782
رصيد الميزانية	-392296	-2363759	-3254143	-2128816	-3068021	-3103789	-2285913	-1234745	-1585102
الرصيد الإجمالي للخزينة (خارج صندوق ضبط الموارد)	-1496476	-2468847	-3246197	-2205945	-3185994	-3172340	-2343735	-1590283	-2110134

Source: Direction Général de la Prévision et des Politique, op. cit.

فيما يخص معطيات نفقات التسيير، نفقات التجهيز، مجموع النفقات، رصيد الميزانية والرصيد الإجمالي للخزينة لسنة 2018 تم الإستعانة بمصدر أحدث عندما لاحظنا إختلاف المعطيات. (http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html)، تاريخ الزيارة: 2020/07/26.

الشكل رقم3-3: نسبة الجباية البترولية إلى إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة 2010-2018 (%)

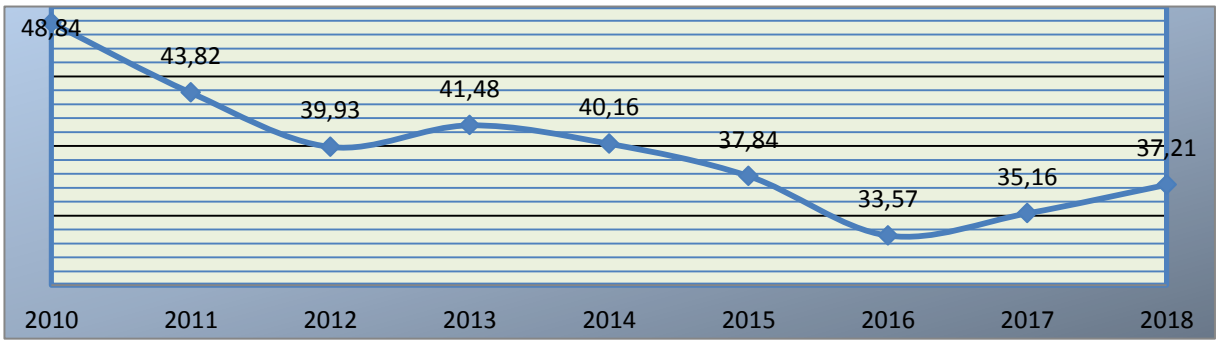

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى معطيات الجدول رقم: 3-3

ولتمويل العجوزات التي ميزت الرصيد الإجمالي للخزينة خلال الفترة 2010-2018 تم اللجوء إلى العديد من الأساليب، أهمها: الإقتطاعات من صندوق ضبط الموارد والتمويل الغير التقليدي.

أولا: صندوق ضبط الموارد:

حسب المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان سنة 2000 فإن الصندوق عبارة عن حساب تخصيص خاص رقم 103-302 والمفتوح في كتابات الخزينة بعنوان "صندوق ضبط الموارد" حيث يُقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات:

- ❖ فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛
- ❖ كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

وفي باب النفقات:

- ❖ ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي؛
- ❖ تخفيض الدين العمومي.[1]

وتم تعديل المادة 10 المذكورة أعلاه من خلال المادة 66 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004.[2] ومن خلال المادة 25 من الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.[3] وحسب هذه المادة الأخيرة يُقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات:

- ❖ فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية؛
- ❖ تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة؛
- ❖ كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

وفي باب النفقات:

- ❖ تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار؛
- ❖ تخفيض المديونية العمومية.

ومن خلال الشكل رقم 3-4 أدناه يُلاحظ الارتفاع الكبير في رصيد صندوق ضبط الإيرادات، والذي ارتفع من 232137 مليون دج سنة 2000 إلى 5633751 مليون دج سنة 2012، ليشهد بعد ذلك إنحدارا كبيرا ليصل إلى مستوى الصفر سنة 2017، ليعاود الارتفاع في السنة الموالية إلى 305500 مليون دج.

[1] المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان سنة 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، 28 جوان 2000.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، 29 ديسمبر سنة 2003

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، 19 جويلية سنة 2006

الشكل رقم3-4: تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018 (مليون دج)

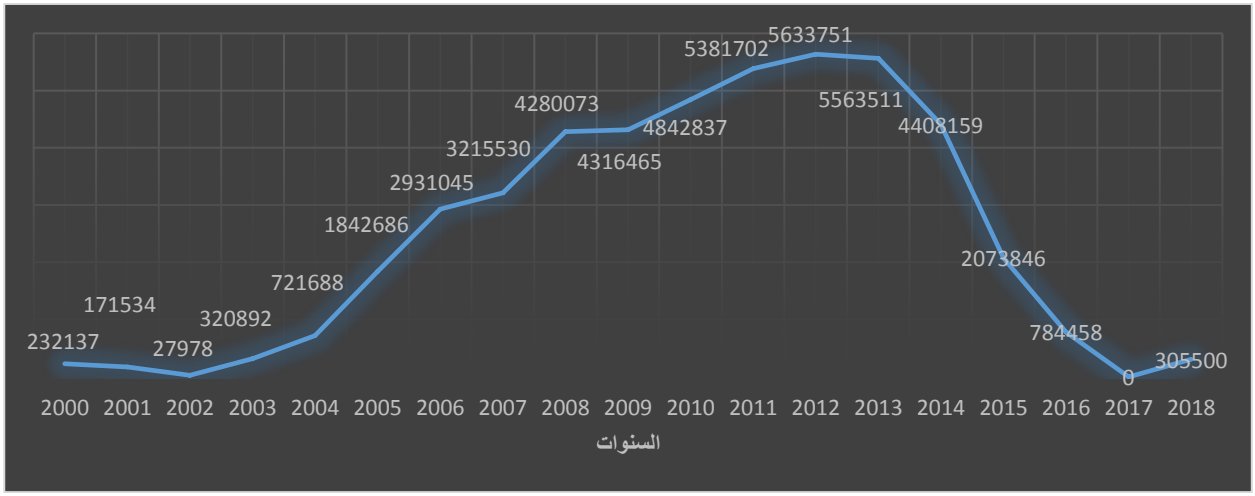

Source: Préparé par l`auteur à partir de données de : Direction Général de la Prévision et des Politiques, op. cit.

ثانيا: التمويل الغير تقليدي:

نتيجة لتداعيات تهاوي أسعار النفط منذ سنة 2014، أقدمت الحكومة الجزائرية على إتمام الأمر رقم 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض بمادة 45 مكرر، حيث سمح هذا الإجراء لبنك الجزائر بشكل إستثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- ❖ تغطية إحتياجات تمويل الخزينة؛
- ❖ تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- ❖ تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

وتنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى:

- ❖ توازنات خزينة الدولة؛
- ❖ توازن ميزان المدفوعات.[1]

وتفيد الوضعية الشهرية لشهر ديسمبر 2018 لبنك الجزائر أن قيمة السندات المالية الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة بموجب المادة 45 مكرر بلغت 5556.2 مليار دج حتى نهاية ديسمبر 2018.[2]

[1] القانون رقم 17-10 المتمم للأمر رقم 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 57، 12 أكتوبر 2017.

[2] بنك الجزائر : الوضعية الشهرية لبنك الجزائر ديسمبر 2018. تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Situation_Publiable_BA.PDF/2018/AR/Situation_publiable_de_la_Banque_d'Alg%C3%A9rie_decembre_2018_AR.pdf

وفيما يخص تمويل مختلف العجوزات التي ميزت الميزانية العامة خلال الفترة 2010–2018، فإن سنوات الفترة 2010–2012 تم تمويل العجز فيها دون اللجوء إلى إقتطاعات فعلية من صندوق ضبط الإيرادات.[1] وتم تمويل العجز المسجل خلال سنوات الفترة 2013–2016 بـ 70.2 مليار دج، 1155.0 مليار دج، 2336.0 مليار دج، 1387.9 مليار دج على التوالي.[2]

وبصفة عامة، يُلاحظ من خلال الجدول رقم 3–4 أدناه، أنه خلال الفترة 2010–2018 لعبت الموارد المالية لصندوق ضبط الإيرادات دوراً جد هام في تمويل العجوزات في الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية ماعدا في سنة 2018. فخلال الفترة 2010–2017 كانت أكبر نسبة تغطية للعجز الحاصل في الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية من خلال صندوق ضبط الإيرادات هي 96.67% سنة 2013، وأدنى نسبة تم تسجيلها سنة 2017 بـ 49.33%. ففي هذه السنة تم تغطية جزء من عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية من خلال آخر إقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات بقيمة 784 مليار دج، حيث أُستنفذ الصندوق كلياً، ومن التمويل البنكي، خاصة من بنك الجزائر في إطار عملية التمويل الغير التقليدي.[3] كما شهدت سنوات أخرى من نفس الفترة ارتفاع نسبة التغطية فوق 90% كما هو الحال بالنسبة لسنتي 2014 و2015، وأكثر من 70% كما هو الحال بالنسبة لسنتي 2011 و2012. وخلال سنة 2018، ومع ملاحظة انخفاض مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز في الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية إلى 6.25% فقط، ارتفعت أهمية التمويل الغير البنكي بصورة كبيرة في تمويل العجز في الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية من 82872 مليون دج سنة 2017 إلى 743858 مليون دج، كما ارتفعت أيضا قيمة التمويل البنكي في تمويل العجز من 872871 مليون دج إلى 1301086 مليون دج خلال نفس الفترة.

[1] بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر، الجزائر، 2014، ص 94. تم الاسترداد من http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf

[2] بنك الجزائر: التقرير السنوي 2017: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر، الجزائر، 2018، ص 144. تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf

[3] نفس المرجع السابق، ص 66.

جدول رقم3-4 : تمويل العجز في الرصيد الإجمالي للخزينة خلال الفترة2010-2018 (الوحدة مليون دج)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التمويل البنكي	30146	-19829	51546	-165461	18676	152546	232630	872871	1301086
التمويل الغير البنكي	674339	727998	913836	241112	204084	136614	64584	82872	743858
صندوق ضبط الإيرادات	791938	1761455	2283260	2132471	2965672	2886506	1387938	784459	131912
التمويل الخارجي	53	-777	-2445	-2177	-2438	-3326	-100755	-2591	-2938
القرض الوطني	-	-	-	-	-	-	557828	-147328	-63784

Source: Direction Général de la Prévision et des Politiques, op. cit.

فيما يخص التمويل البنكي والتمويل الغير بنكي لسنة 2018 تم الإستعانة بمصدر أحدث عندما لاحظنا إختلاف المعطيات.

(http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html)، تاريخ الزيارة: (2020/07/26).

الشكل رقم3-5: نسبة تمويل العجز في الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية بموارد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010-2018

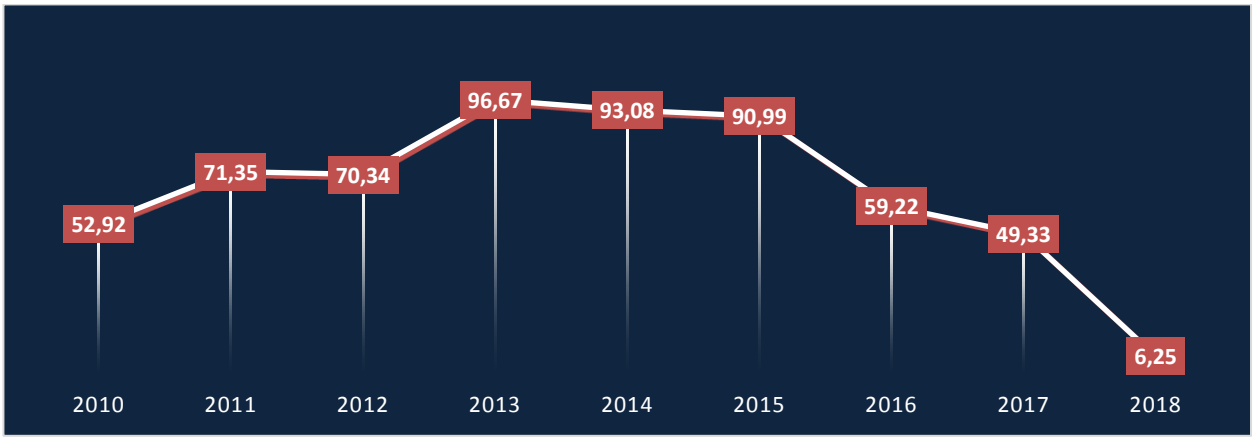

المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا إلى معطيات الجدول رقم 3-4

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى تاريخ الصناعة النفطية في الجزائر قبل التأميم وبعده، كما تناولنا أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري باعتباره المحرك الأول للاقتصاد الجزائري من خلال تأثيره على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية. ثم تناولنا مختلف المراحل التي تمر بها عملية إعداد الميزانية العامة في الجزائر بداية بمرحلة التحضير، المصادقة، التنفيذ وأخيرا مرحلة الرقابة. كما درسنا اتجاهات الميزانية العامة في الجزائر ودور قطاع المحروقات في تمويل الإيرادات خلال الفترة2010–2018، حيث تعرفنا على نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة، وتعرفنا أيضا على الأساليب التي واجهت بها الجزائر العجز الحاصل في الميزانية العامة، وفي رصيد الخزينة العمومية بصفة عامة، والمتمثلة في الإعتماد على احتياطات صندوق ضبط الإيرادات، بالإضافة إلى التمويل الغير التقليدي.

الخـــــاتمــة

الخاتمة:

لقد تناولنا في هذه الدراسة الجانب النظري للسلع الأساسية بالإضافة إلى الجانب النظري للموازنة العامة ثم قمنا بدراسة أهمية السلع الأساسية، من خلال سلعة النفط، في تمويل الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، حيث حاولنا إبراز الأهمية التي يكتسيها النفط، باعتباره أهم السلع الأساسية التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل ميزانيتها العامة.

إختبار الفرضيات:

بعد عرض هذا البحث والإحاطة قدر الإمكان ببعض جوانبه، يُمكننا إجراء إختبار لفرضياته كما يلي:

الفرضية الأولى: تم التأكد من صحتها، حيث يعتبر النفط الركيزة الأساسية لأداء الإقتصاد الجزائري، فبمجرد إرتفاع أسعار النفط تسجل مختلف المؤشرات الإقتصادية الكلية تطورات إيجابية، في حين تتأثر سلبا بمجرد إنخفاض أسعار النفط.

الفرضية الثانية: تم التأكد من صحتها، فالجباية البترولية مثلت نسبة هامة من الإيرادات الكلية للميزانية العامة خلال الفترة 2010-2018، حيث بلغت النسبة 37.21% سنة 2018 بالرغم من إنخفاضها من 48.84% سنة 2010. وخلال الفترة 2010-2018 بلغ متوسط النسبة 39.77%.

الفرضية الثالثة: تم التأكد من صحتها، فمن أهم الآليات التي تم إستخدامها في تمويل العجوزات المتحققة في الميزانيات العامة، وفي عجوزات الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية بصفة عامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018 هي: صندوق ضبط الإيرادات والتمويل الغير تقليدي.

نتائج الدراسة:

بعد الدراسة والتحليل للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر النفط شريان الاقتصاد الجزائري بالنظر لارتباط مختلف المؤشرات الإقتصادية الكلية بالعائدات النفطية؛
- تميزت الفترة 2010-2018 بظرفين فيما يخص مستوى أسعار النفط: الفترة الأولى 2010-2013 تميزت بتجاوز متوسط سعر النفط الجزائري عتبة 100دولار/برميل، في حين تميزت الفترة 2014-2018 بحدوث أزمة نفطية تمثلت في إنهيار أسعار النفط منذ السداسي الثاني من سنة 2014 بالرغم من إنتعاش الأسعار لاحقا خلال نفس الفترة؛
- تعتبر الإيرادات النفطية أهم العوائد التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل ميزانياتها العامة؛
- تميزت الفترة 2010-2018 بحدوث عجز مزمن في الميزانية العامة، وفي الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية بصفة عامة، وهو ما دفع للجوء إلى آليات لتمويل هذه العجوزات منها على الخصوص صندوق ضبط الإيرادات والتمويل الغير التقليدي.

التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم بعض الإقتراحات والتوصيات:

- ❖ التخلص من الاقتصاد الريعي القائم على الإيرادات النفطية وبناء قاعدة إقتصادية متنوعة؛
- ❖ الإستغلال الأمثل للموارد النفطية ومحاربة الإهدار؛
- ❖ تهيئة المناخ للقطاع الخاص من أجل وضع بصمته في الإقتصاد الوطني، وكذلك تشجيع المستثمرين الأجانب وتسهيل مختلف الإجراءات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر؛
- ❖ ضرورة الإستثمار في الطاقات المتجددة كون النفط من الطاقات المهددة بالزوال بعد سنوات قليلة؛
- ❖ إنشاء قاعدة صناعية متينة بعيدة عن قطاع المحروقات؛
- ❖ الإهتمام بالقطاع الزراعي والسياحي في الجزائر خاصة أنها تحتوي على كل الإمكانيات الضرورية لنجاحها.

آفاق الدراسة:

على ضوء النتائج والتوصيات المتوصل إليها، يمكننا اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون محاور لبحوث قادمة:

- ❖ واقع الإقتصاد الجزائري بعد نضوب الثروة النفطية؛
- ❖ صناديق الثروة السيادية كوسيلة لاستثمار العوائد النفطية؛
- ❖ التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر؛
- ❖ الطاقات المتجددة كبديل للنفط.

قائمة المصادر والمراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

➢ الكتب:

1. أحمد زهير شامية، خالد الخطيب: المالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان ، الأردن، 2012.
2. أحمد عبد السميع علام: المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، 2012.
3. برحماني محفوظ: المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.
4. بشار يزيد الوليد: التخطيط والتطوير الاقتصادي دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
5. حليف حسن خلف: المالية العامة، الطبعة الأولى، دار جدار للنشر، عمان، 2008.
6. حياة بن إسماعيل: تطوير إيرادات الموازنة العامة، دار إتراك للنشر، القاهرة، 2009.
7. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ، 2007.
8. خليفي عيسى: هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر، الأردن، 2001.
9. سليمان اللوزي، علي خليل: المالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، 2013.
10. سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
11. عادل العلي: المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الطبعة الثانية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
12. عادل فليح العلي: مالية الدولة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، الأردن، 2012.
13. محمد خصاونة: المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
14. محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007.
15. محمد طاقة، هدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010.
16. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام: مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان 2007.

➢ المطبوعات:

17. أوكيل محمد أمين: محاضرات في قانون الميزانية العامة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم التعليم القاعدي، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014-2015.
18. دغمان زوبي: مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف ساعديه، سوق أهراس، 2016-2017.

➢ أطروحات الدكتوراه:

19. الجوزي فتيحة: الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2013-2014.
20. لحسن درودي: سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
21. ميلود بورحلة: الصناعة النفطية وأسواق النفط قنوات التأثير والآفاق المستقبلية-دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر1973-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017.

➢ مذكرات الماجيستير:

22. بن عوالي خالدية: استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، 2015-2016.
23. بن نوارة بومدين: النفقات العامة على التعليم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
24. عيسى مقليد: قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر،2007-2008.

➢ الدوريات:

25. محمد أمين لزعر: الدول العربية وتنويع الصادرات، سلسلة جسر التنمية، العدد 135، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2017.

➢ التقارير وحواصل إحصائية:

26. الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 13: النقود والقروض.
27. بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2014. تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf
28. بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،الجزائر، 2017. تم الإسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf
29. بنك الجزائر: التقرير السنوي 2017: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2018، تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf

30. بنك الجزائر : الوضعية الشهرية لبنك الجزائر ديسمبر 2018. تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Situation_Publiable_BA.PDF/2018/AR/Situation_publiable_de_la_Banque_d'Alg%C3%A9rie_decembre_2018_AR.pdf

31. صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن: عوامل قصير الأجل وطويلة الأجل. واشنطن، أفريل 2015. تم الاسترداد من https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-flagship-issues/external/arabic/pubs/ft/weo/2015/01/pdf/_texta.ashx

➢ الجرائد الرسمية:

32. القانون رقم 17-10 المتمم للأمر رقم 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 57، 12 أكتوبر 2017.
33. المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان سنة 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، 28 جوان 2000).
34. المادة 66 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، 29 ديسمبر سنة 2003.
35. المادة 25 من الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، 19 جويلية سنة 2006.

➢ مصادر أخرى:

36. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: تقرير التجارة والتنمية 2015، الأمم المتحدة: نيويورك وجنيف. https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdr2015_ar.pdf
37. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: إدارة مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، الأمم المتحدة، جنيف، 2019. https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/cimem2d46_ar.pdf)
38. موقع الجزيرة الإخبارية: الصناديق السيادية، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2009/3/13/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9
39. ww.swfinstitute.org/swfs/revenue-régulation-fund نقلا عن: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: قطاع الموارد الطبيعية: استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الاساسية، جنيف، الأمم المتحدة 2014. https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/cimem2d26_ar.pdf

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

40. Banque d`Algérie :Tendances monétaires et financières au second semestre de 2018, Alger, 2019. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/tendancesmonetaires_2semestre2018.pdf
41. Direction Général de la Prévision et des Politiques, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/frr_2018.pdf
42. http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

43. https://unctad.org/en/Pages/SUC/Commodities/SUC-Commodities-at-a-Glance.aspx
44. KIMBERLY AMADEO: What a Commodity Is and How It's Trading Market Works: How Commodities Trading Affects Food Prices, February 07, 2020. https://www.thebalance.com/what-are-commodities-3306236
45. OPEC**:** Annual Statistical Bulletin. Vienna, Austria, 2010/2011. Retrieved from http://www.opec.org
46. OPEC: Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2014. Retrieved from http://www.opec.org
47. OPEC: OPEC bulletin, Vol XLVI, No 1, January/February 2015. Retrieved from https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OB01_022015.pdf
48. OPEC **:**Annual Statistical Bulletin. Vienna, Austria, 2019. http://www.opec.org
49. Rapport 2013: évolution économique et monétaire en Algérie**.**
50. UNCTAD: Rapport sur les produits de base et le développement 2017: Marchés des produits de base, croissance économique et développement, United Nations publication, New York and Geneva. (https://unctad.org/fr/PublicationsLibrary/suc2017d1_fr.pdf).
51. UNCTAD: The State of Commodity Dependence 2019, Geneva. (https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditccom2019d1_en.pdf**).**
52. UNDP: TOWARDS HUMAN RESILIENCE: Sustaining Mdg Progress in an Age of Economic Uncertainty, New York, 2011. (https://www.undp.org/content/dam/undp/library/Poverty%20Reduction/Towards_SustainingMDG_Web1005.pdf)

الملخـص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إيرادات السلع الأساسية في تمويل الموازنات العامة للدول من خلال سلعة النفط في حالة الجزائر. فالنفط يُعتبر أهم مورد مالي للإقتصاد الجزائري بشكل عام، وللميزانية العامة بشكل خاص، باعتبار أن هذه الأخيرة ترتكز في إعدادها بشكل رئيسي على توقعات الإيرادات من صادرات النفط، حيث تنعكس التقلبات الحاصلة في أسعار النفط مباشرة على توازن الميزانية العامة، فأي إرتفاع في أسعار النفط يزيد من حجم الإيرادات المتوقعة، وهذا ما يعود بالإيجاب على رصيد الميزانية العامة، وأي إنخفاض في الأسعار ينعكس بالسلب على حجم الإيرادات العامة، وبالتالي على رصيد الميزانية العامة. ولقد عرف رصيد الميزانية العامة، والخزينة العمومية بصفة عامة عجزا مستمرا خلال الفترة 2010-2018. وكان من بين أهم الآليات التي تم إستخدامها لتمويل العجز في الخزينة العمومية صندوق ضبط الإيرادات والتمويل الغير التقليدي.

الكلمات المفتاحية: السلع الأساسية، الميزانية العامة، النفط، الجزائر، صندوق ضبط الإيرادات، التمويل الغير التقليدي.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of commodity revenues in financing the general budgets of countries through oil, in the case of Algeria. Oil is considered the most important financial resource for the Algerian economy in general, and for the general budget in particular, since the latter is based mainly on projections of revenues from oil exports, as fluctuations in oil prices are directly reflected in the balance of the general budget, so any increase in oil prices increases From the size of the expected revenues, and this is what returns positively on the balance of the general budget, and any decrease in prices will negatively affect the volume of public revenues, and thus on the balance of the general budget. The balance of the general budget, and the public treasury in general, was defined as a continuous deficit during the period 2010-2018. Among the most important mechanisms used to finance the deficit in the public treasury was the Revenue Regulation Fund and the unconventional financing.

Key words: commodities, public budget, oil, Algeria, Revenue Regulation Fund, unconventional financing**.**